

الفصل الرابع

موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها

(خصوصاً فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)

أ.د. أحمد سعيد نوفل د. محسن محمد صالح

موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها

(خصوصاً فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)

مقدمة:

عندما انطلقت حركة حماس في سنة 1987، دخل النضال الفلسطيني مرحلة جديدة من مراحلهِ ضدَّ الاحتلال الصهيوني لفلسطين. وُعدَّت تلك الانطلاقة، دفعة كبيرة للحركة الوطنية الفلسطينية. وبات من الطبيعي أن تدخل حماس إلى منظمة التحرير، بصفتها من أكبر الفصائل الفلسطينية، ومن أكثرها شعبية وتأثيراً؛ إذا ما أُريد للمنظمة أن تمثل فعلاً الشعب الفلسطيني، خصوصاً وأن بعض الفصائل الموجودة في المنظمة، لم تعد تملك وزناً حقيقياً وسط الفلسطينيين، لا في الداخل ولا في الشتات. كما أن بعض أعضاء اللجنة التنفيذية، لا يمثلون سوى أنفسهم، ولا يكاد يكون لهم دور نضالي.

كان الهدف من وجود منظمة التحرير، هو تنظيم صفوف الشعب الفلسطيني في منظمة واحدة لكي يشارك في تحرير فلسطين المحتلة منذ سنة 1948، وكانت تلك المحطة الأولى للمنظمة. وكان دخول المنظمات الفلسطينية الفدائية فيها، بعد أقل من ثلاث سنوات على تأسيس المنظمة هو المحطة الثانية. فإذا ما دخلت حركة حماس (وإلى جانبها الجهاد الإسلامي) إلى المنظمة، فإن ذلك سيكون المحطة الثالثة؛ وبهذا تُمثِّل المنظمة فعلاً الشعب الفلسطيني بجميع فئاته.

لقد كان الهدف من ولادة منظمة التحرير سنة 1964 هو العمل على تحرير فلسطين التي احتلت سنة 1948. وكان دخول التنظيمات الفلسطينية المسلحة وعلى رأسها حركة فتح والجبهة الشعبية لمؤسسات منظمة التحرير، هو لدعم نهج الكفاح المسلح لتحرير فلسطين المحتلة. وإن استعداد حماس للدخول في منظمة التحرير، يأتي في سياق دعم المشروع الوطني الفلسطيني القاضي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر، بعد تراجع هذا المشروع، منذ توقيع منظمة التحرير على اتفاقية أوسلو سنة 1993؛ مما انعكس سلباً على المنظمة، وفقدت القدرة على تمثيلها للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في الوقت الذي ما زالت تطرح فيه حماس شعار تحرير فلسطين، وهو الشعار

الذي كانت المنظمة قد رفعت عند قيامها، وكان هدفها الرئيسي عند ولادتها. ولهذا فإن احتمال دخول حماس لمؤسسات المنظمة، يُعدُّ الولادة الثالثة لمنظمة التحرير، حسبما صرح به خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، في 2011/12/22. وهذا يؤكد أن حماس ليست ضدَّ منظمة التحرير، ولكن ضدَّ برنامجها السياسي، وأنه في حال انضمامها للمنظمة، فقد يؤدي ذلك إلى إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني، ضمن أسس جديدة.

ولا بدَّ في البداية من التنويه، إلى أنه من الصعب الحديث عن موقف حماس من منظمة التحرير من دون حدوث تداخل بين هذا الموقف وموقفها من حركة فتح والسلطة الفلسطينية والتنظيمات الأخرى، كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، على أساس أن المسؤولين في المؤسسات الثلاث (المنظمة، والسلطة الفلسطينية، وفتح) يمثلون الخط السياسي نفسه، والاتجاهات نفسها، كما أن الجبهتين الشعبيتين والديموقراطية عضوان في منظمة التحرير. ولهذا قد تتداخل الأحداث عند تحليل موقف حماس من منظمة التحرير مع موقفها من السلطة الفلسطينية وفتح؛ وهو ما ستحاول الدراسة القيام به.

أولاً: موقف حماس من منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة الفلسطينية:

عندما تأسست منظمة التحرير الفلسطينية، كان رئيس المنظمة أحمد الشقيري يطمح بأن تتمثل فيها جميع التيارات والتنظيمات السياسية المختلفة، ولم يتحقق له ذلك، وبقيت المنظمات الفدائية، كحركة فتح وشباب الثأر (الشعبية فيما بعد)، خارج المنظمة، إلى أن دخلت جميع المنظمات الفلسطينية سنة 1968 للمنظمة وسيطرت عليها، بعد استقالة الشقيري. ولكن وجود تلك التنظيمات داخل المنظمة، لم يؤدي إلى اتفاق جميع تلك الفصائل على برنامج وطني واحد. وحافظ كل فصيل فلسطيني على كيانه وبرنامجه المستقل عن برنامج منظمة التحرير، مع سيطرة فتح على المنظمة وعلى برنامجها الوطني. ولم تستطع تلك الفصائل تغيير سياسة المنظمة ومواقفها السياسية، حيث كانت مواقف المنظمة تعبر عن مواقف فتح من القضايا المختلفة، أكثر من تعبيرها عن مواقف بقية التنظيمات.



وتشبه الخلافات بين قيادة المنظمة وحركة فتح في الستينيات بالخلافات القائمة حالياً بين حماس من جهة والمنظمة وفتح من جهة أخرى. ولا يعود ذلك إلى التناقض في المواقف السياسية من عملية السلام والاعتراف بـ"إسرائيل" والاتفاقيات المعقودة معها، التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية فقط؛ بل إلى فشل منظمة التحرير في تحقيق وعودها للشعب الفلسطيني، وابتعادها عن ثوابت القضية الفلسطينية. ومن المعروف أن فتح سيطرت على المنظمة في الستينيات، بسبب رفعها لشعار الكفاح المسلح ضد "إسرائيل"، ودعوتها لإزالة "إسرائيل" عن طريق حرب التحرير الشعبية. ووقف الشعب الفلسطيني معها ومع المنظمات الفلسطينية الأخرى التي رفعت شعار المقاومة المسلحة، وتخلّى عن دعمه لقيادة المنظمة. بل إن البعض حمل الشقيري نتيجة الهزيمة التي لحقت بالدول العربية، والتي كان بريئاً منها. وهو نفسه الذي وقفت الجماهير الفلسطينية خلفه عندما أنشأ منظمة التحرير سنة 1964، وأيدته خلال زيارته للمخيمات الفلسطينية وأماكن تجمعات الشعب الفلسطيني في الشتات. وتحول الدعم الذي كان يحظى به، إلى المنظمات الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح، التي وظفت ذلك التأييد بمهارة فائقة لكي تسيطر على قيادة منظمة التحرير، بما يشبه الانقلاب الأبيض. ولم تصل فتح لقيادة المنظمة نتيجة الانتخابات، بل لأنها رفعت شعار المقاومة الذي أيدته الجماهير الفلسطينية والعربية؛ علماً أنه لو حدثت انتخابات في ذلك الوقت، لكان من الممكن أن تحقق فتح انتصاراً، كالذي حظيت به حماس في الانتخابات التشريعية سنة 2006.

كانت فتح من أشد المنتقدين لقيادة المنظمة قبل سيطرتها عليها، إذ شنت حرباً إعلامية ضدها؛ وقد جاء في برنامج وضعته فتح تحت عنوان "الحركة والكيان المقترح" بأن قضية فلسطين لا تحل إلا بالسلاح وإنهاء الوصاية العربية على فلسطين. كما اتهمت المنظمة بأنها "تحمل شعارات جوفاء، فهي ليست ثورية، وتأخذ من الشعب ولا تعطيه". ووزعت مذكرة في 1967/12/9 على مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة، انتقدت فيه سياسة الشقيري، وأكدت على "عدم ثققتها بشخصه وممارساته". وهذا الأمر تكرر بشكل مشابه في السنوات الأخيرة في انتقاد حماس لقيادة المنظمة ومواقفها السياسية.

ونتيجة لذلك، دخلت فتح في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني سنة 1968 وحصلت على 38 عضواً من أصل 100، هم أعضاء المجلس الوطني في ذلك الوقت، وهيمنت على المنظمة بأغلبية تفوق 55% من خلال دعم عدد من المستقلين المؤيدين لها، وهي النسبة نفسها تقريباً، التي حصلت عليها حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006.

اتسمت العلاقة بين حماس وفتح بالتنافس وعدم الثقة والاقত্তال أحياناً. ومنذ نشأة حماس، بدأ التنافس بينها وبين حركة فتح، علماً أن كلاهما كانا يعملان في أجواء الانتفاضة ومقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال الإسرائيلي. وقد أسهم وجود برنامجين مختلفين لكلا الحركتين في زيادة الخلافات بينهما، لكون برنامج فتح ومنظمة التحرير يستند أساساً إلى خطة التسوية عبر المفاوضات والعمل على إقامة الدولة الفلسطينية على حدود سنة 1967، وتمثل ذلك من خلال اتفاق أوسلو سنة 1993، وأما برنامج حماس فيستند إلى خط المقاومة، وعدم جدوى المفاوضات، ورفض اتفاق أوسلو وتبعاته¹.

إن جوهر الخلاف بين حماس وفتح قائم على أساس وجود تناقض بين مشروعين، وله علاقة بالمرجعية الأيديولوجية لكلا الحركتين، واستناد كل منهما إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية مختلفة. فحماس تنطلق من مرجعية إسلامية؛ وبأن فلسطين من البحر إلى النهر هي أرض وقف إسلامي، بينما تبنت فتح حلول التسوية الداعية إلى خيار الدولتين في فلسطين التاريخية، والعيش جنباً إلى جنب مع "إسرائيل" في سلام شامل². وحماس تصرّ على استمرار المقاومة والجهاد، بينما أعلنت قيادة فتح نبذ العنف والعمل المسلح ضد "إسرائيل".

ومن بين الأسباب الأخرى التي أثرت على العلاقات بينهما، تفرد حركة فتح بالسلطة، ودخول حماس للانتخابات وتنافسها مع فتح على هذه السلطة، وخوف فتح من اتساع شعبية حماس أو أن تحل مكانها. وقد دعم موقف حماس عدم نجاح

¹ عواد جميل عبد القادر عواده، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، 2004-2010، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين، 2011، ص 117-130.

² محسن محمد صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة؟، موقع الجزيرة نت، 2008/9/4، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8518609-168D-49AE-A26F-E421CC9E75AB.htm#0>

مفاوضات قيادة فتح (المنظمة) مع "إسرائيل". ثم إنه على الرغم من فرض الاحتلال الإسرائيلي الحصار على قطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس، إلا أنها تمكنت من الصمود، وحققت إنجازات كبيرة بصدها للعدوان الإسرائيلي على القطاع³.

1. تطور العلاقة في الفترة 1987-1993:

لم تشغل حماس نفسها في أن تكون بديلاً للمنظمة، بل كانت تأمل في أن ترفد النضال الفلسطيني بدعم جديد، بعد أن ابتعدت المنظمة عن الأهداف التي نشأت من أجلها. ولكنه كان من الصعب عليها أن تنضم للمنظمة من دون إجراء الأخيرة إصلاحات رئيسية تعبر عن رؤيتها ومشروعها الوطني الفلسطيني، وأن تحافظ على وزنها الحقيقي لدى الفلسطينيين في المنظمة، وتنتهي احتكار فتح لها. وفي أحيان عديدة كان الرفض المبطن والماطلة في دخول حماس للمنظمة، يأتي ممن كان يهيمن على المنظمة (فتح)، ومن بعض التنظيمات الأخرى، إذ خشيت أن يكون انضمام حماس للمنظمة على حسابها. ولهذا، فقد كان من الطبيعي بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية، أن تدخل للمنظمة بالثقل والتأييد نفسه الذي حصلت عليه في الانتخابات التشريعية، وأن لا تبقى خارج منظمة التحرير.

من البداية، كان السؤال عما إذا كانت حماس ترغب فعلاً بدخول المنظمة، أم أنها تفضل أن تبقى خارج مؤسسات المنظمة؟ وفي الواقع، وعلى الرغم من الغموض الذي صاحب موقف حماس من المنظمة في بعض الفترات، إلا أنها أبقت على تواصل معها، حتى في أصعب الأوقات التي تباعدت فيها مواقف حماس عن المنظمة. وقد تناولت المادة 27 من ميثاق حماس علاقتها مع المنظمة، وقد جاء فيها:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه، فوطننا واحد، ومصابنا واحد، وعدونا مشترك... فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير هو موقف الابن من أبيه، والأخ من أخيه، والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد.

³ محسن محمد صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، الجزيرة نت، 18/10/2008، انظر:

<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/4fc6f519-bb9a-495b-8fa2-97c27eab2f6>

وقد يأخذ البعض على ميثاق حماس عدم وضوحه في تحديد العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه لم يعترف صراحة بأنها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" كما تطرح المنظمة نفسها، وكما تُقر لها بذلك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وحدد الميثاق العلاقة بأنها "علاقة حميمة لا تخرج عن إطار علاقة الابن بأبيه والأخ بأخيه". إلا أن الخلاف مع المنظمة كان على أساس أنها علمانية. فقد جاء في الميثاق "إننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية. ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء". وهكذا نلاحظ غياب الموقف الصريح من تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني.

مع انطلاق الانتفاضة الأولى، ظهرت حالة التوتر بين حماس وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التي اتخذت لنفسها إطاراً جديداً هو "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة"، حيث سعى كلا الجانبين من طرفه إلى تأكيد أسبقيته وأولويته في قيادة الانتفاضة من خلال البيانات التي كانت تصدر عن الجانبين. غير أنه من المعروف أن بيان حماس الأول في هذه الانتفاضة صدر في 1987/12/14؛ أما أول بيان صادر عن القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة فيعود تاريخه إلى أوائل كانون الثاني/يناير 1988. وحسب دراسة ليزيد الصايغ فإن فتح أصدرت نداءها الأول باسم "القوى الوطنية الفلسطينية" في 1988/1/8، وتبعتها الجبهة الشعبية بنداء مماثل بعد ذلك بيومين؛ بينما صدر البيان الأول للقيادة الوطنية الموحدة في 1988/1/16.⁴ أما وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، فتشير وثيقة منشورة لديها إلى أن البيان الثاني للقيادة الموحدة صدر في 1988/1/10 دون أن توفر الوكالة نصّ البيان الأول وتاريخه.⁵

وبعد عام تقريباً على صدور ميثاق حماس، وفي مقابلة صحفية مع مجلة فلسطين المسلمة، ورداً على سؤال حول اعتراف حماس بالمنظمة كممثلة للشعب الفلسطيني، ميّز الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس، ما بين المنظمة كإطار وطني، والمنظمة كتوجه سياسي وبنية قائمة. فالمنظمة كإطار وطني، كما ورد في الميثاق من حيث الأهداف والتشكل مقبولة من حماس، أما المنظمة كتوجه سياسي "حالي يعترف بإسرائيل

⁴ يزيد الصايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، ص 859-860.

⁵ بيانات الانتفاضة، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3973>



وبقرارات الشرعية الدولية فهي مرفوضة⁶. بمعنى أن الخلاف لم يعد قائماً على أساس أن المنظمة علمانية فقط، بل بسبب "اعترافها بإسرائيل". وبات الخلاف أوسع من قبل؛ بين مشروعين فلسطينيين متناقضين: مشروع تبنته منظمة التحرير تعترف فيه بـ"إسرائيل" مقابل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومشروع حركة حماس القاضي بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر من الاحتلال الصهيوني.

ولهذا فإن قرار حماس الدخول إلى منظمة التحرير، ليس وليد الظروف الراهنة، وإنما هو قرار قديم، لكن الذي يحول دون إتمام ذلك هو عدم الاتفاق على تفاهات مشتركة مع قيادة المنظمة في شروط هذا الانضمام. كيف ستدخل حماس إلى المنظمة؟ هل ستدخلها وفقاً لبرنامجها السياسي أم وفقاً لرؤية مغايرة؟ ما هو الوزن الذي ستدخل به حماس إلى المنظمة؟ وماذا عن هياكل المنظمة؟

وبعيداً عما جاء في ميثاق حماس بخصوص العلاقة مع منظمة التحرير، ومن خلال تحليل التصريحات والمواقف التي صدرت عن قيادات الحركة، يتحدد موقف حماس بأنها تسعى إلى تغيير معادلة المشروع الوطني الفلسطيني؛ من خلال تبني مشروع يركز على المقاومة بشتى أنواعها ضد "إسرائيل"، وعدم الاعتراف بها، ورفض التنازلات التي قامت بها المنظمة لـ"إسرائيل"، بما في ذلك اتفاق أوسلو وملحقاته.

وجه عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني دعوة رسمية لحماس للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية للمجلس سنة 1990، حيث كانت المنظمة تستعد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني، إلا أنها اعتذرت. وأرسلت عوضاً عن ذلك مذكرة في 1990/4/6، أكدت فيها على أن الانتخاب وليس التعيين يجب أن يكون هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وأنه إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس تشكيل المجلس أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها. وطالبت حماس بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل. وأكدت حماس على أهمية الوحدة الوطنية "في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا"، وأضافت: "ولذلك فإننا في حماس نفتح قلوبنا وصدورنا ونمد أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا".

⁶ انظر: إبراهيم أبراش، المشاركة السياسية في منظمة التحرير على قاعدة الالتزام بالوطنية الفلسطينية، موقع الحوار المتمدن، 2013/11/12، في: www.ahewar.org

وحددت حماس عشرة شروط للمشاركة في المجلس الوطني تتلخص في اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني، ورفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، والتأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين، رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، واعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، والتخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوق شعب فلسطين وتطلعات وتضحياته. وطالبت حماس بأن تحصل على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها؛ وبأن يكون تمثيل حماس في المجلس بعدد يساوي ويكافئ ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين 40-50% من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، حسب رأيها⁷. بمعنى أن حماس لم تكن ضد المنظمة كإطار سياسي يمثل الفلسطينيين، بل ضد الخروج عن ميثاق المنظمة الأساسي⁸.

وقد جوبه عرض حماس بالرفض من قبل قيادة المنظمة وحركة فتح التي كانت تسيطر على المنظمة ومؤسساتها، والتي رأت في عرض حماس مبالغة كبيرة. وقد كان من الممكن أن توافق حماس على تخفيض نسبة التمثيل التي عرضتها لو كانت حماس مطمئنة تماماً إلى المسار السياسي والنضالي للمنظمة وقيادتها؛ إلا أن قيادة المنظمة كانت معنية أساساً بتوسيع دائرة تمثيلها الشعبي، من خلال استيعاب حماس ضمن حجم ضئيل يسهل التحكم به، ولا يؤثر فعلياً على صناعة القرار الفلسطيني.

وعندما تجددت دعوة حماس مرة أخرى للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية المكلفة باقتراح أسس ومعايير لتأليف المجلس الوطني الجديد، وذلك قبل انعقاد المجلس في دورته العشرين في أيلول/سبتمبر 1991، وطلب من الحركة أن تُسمي ممثلها لحضور الاجتماعات، ردّت في رسالتها المؤرخة في أيار/مايو 1991 بالاعتذار، وأكدت على أن مبدأ الانتخاب وليس التعيين يجب أن يكون وسيلة لفرز أعضاء المجلس الوطني⁹.

⁷ خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص 318-321؛ وإبراهيم غوشة، مرجع سابق، ص 165-166.

⁸ عواد جميل عبد القادر عواده، إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، 2004-2010.

⁹ حفيظ علاوي وهاني سليمان، مرجع سابق، ص 266.



وقد انتقدت حماس قرارات المجلس الوطني المنعقد في الجزائر في أيلول / سبتمبر 1991، التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد، إذ ارتأت حماس أن المجلس الوطني بتشكيلته غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية، مع غياب تمثيله الشامل للقوى الفلسطينية بما فيها حماس.

وخلال هذه الفترة، حصلت حوارات ومفاوضات بين فتح وحماس، كان أبرزها اللقاء الذي استمر لمدة ثلاثة أيام في الفترة 10-12/8/1990، أي بعد احتلال الكويت بأسبوع. وقد افتتح هذا اللقاء بحضور ياسر عرفات. كان لدى حماس سبب رئيسي لهذا اللقاء وهو أن معتقلي حركة حماس في سجون الاحتلال، وقد كانوا أقلية في ذلك الوقت، كانوا يتعرضون إلى اضطهادات من حركة فتح داخل السجون، فأرادت حماس أن تصل إلى صيغة لإيقاف هذا الاضطهاد. أما حركة فتح فقد كانت تريد أن تنتزع من حماس اعترافاً بمنظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. لم ينجح الاجتماع تماماً، غير أنه تمّ في الشهر التالي، وتحديدًا في 21/9/1990، توقيع "اتفاق الشرف" بين فتح وحماس لتنسيق الجهود في مواجهة العدو بما يعزز الوحدة الوطنية. ثم حدث لقاء ثانٍ بعد تدخل الرئيس عمر البشير ودعوته لفتح وحماس إلى لقاء في شهر آب/ أغسطس 1991 في القصر الجمهوري في الخرطوم. وفي هذا اللقاء طرحت عدة قضايا، منها دعم الانتفاضة، والدخول في منظمة التحرير، وانتهى اللقاء دون تحقيق أيّ اتفاق¹⁰.

وفي تموز/ يوليو 1992 حدثت صدامات خطيرة بين فتح وحماس في قطاع غزة، واتهمت حماس حركة فتح بالقيام بمحاولة فاشلة لتصفية حماس في القطاع، حيث جرى في نهاية المطاف تطويق الأحداث وتهديئة الوضع من قبل قيادات الطرفين¹¹.

وعندما أبعدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 415 من رموز وشخصيات الضفة الغربية وقطاع غزة (من بينهم 385 شخصاً محسوبين على حماس) إلى مرج الزهور في جنوب لبنان، في 18/12/1992، اجتمعت قيادة حماس في عمان، ووجدت أنه من المناسب للقاء مع ياسر عرفات، للاستفادة من إمكانيات منظمة التحرير في اتصالاتها الدولية للضغط باتجاه عودة المبعدين. فتوجه وفد منها برئاسة موسى أبو مرزوق

¹⁰ إبراهيم غوشة، مرجع سابق، ص 184-185.

¹¹ المرجع نفسه، ص 196.

إلى تونس، وانصب الحوار على مدى ثلاثة أيام على مواضيع المبعدين وطرق إعادتهم إلى الداخل، وعلى دعم الانتفاضة وتصعيدها، وعلى منظمة التحرير الفلسطينية والتحاق حماس بها¹².

وفي الخرطوم عاصمة السودان في 1993/1/2، جرى حوار بين وفد من فتح برئاسة ياسر عرفات ووفد من حماس برئاسة موسى أبو مرزوق؛ بناء على دعوة من حسن الترابي. وكان أبو عمار حريصاً على دخول حماس منظمة التحرير، ضمن شروطه التي ترفضها حماس¹³.

2. تطور العلاقة في الفترة 1993-2000:

شهدت هذه المرحلة وقف الانتفاضة وتوقيع اتفاق أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية. ومن المعروف أن السلطة الفلسطينية تأسست في إطار تسوية سياسية مرفوضة من قبل حماس منذ البداية. فقد أعلن المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12/10/1993 في تونس، قرار إنشاء السلطة، وجاء فيه: "أولاً: تكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج. ثانياً: يكون السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لمجلس السلطة الوطنية الفلسطينية". وأكد القانون الأساسي للسلطة على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية.

ووقفت حماس موقفاً معارضاً للسلطة الفلسطينية، طيلة السنوات التي سبقت مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي المنبثق عن السلطة الفلسطينية، أما قيادة السلطة، وبسبب الأعمال العدائية التي كانت تقوم بها ضد حماس، فقد أفشلت معظم المحاولات في إيجاد بيئة ملائمة للتفاوض مع حماس، لأنها كانت تدعو حماس للانضمام للسلطة، وتقوم في الوقت نفسه باعتقال أنصارها في قطاع غزة والضفة الغربية. كما انتقل المسؤولون الذين كانوا يسيطرون على المنظمة إلى قيادة السلطة، وانشغل الكثير من هؤلاء المحسوبين على حركة فتح بالسلطة وامتيازاتها. وهكذا، أصبح النظام السياسي الفلسطيني في ظل سلطة الحكم الذاتي يعيش علاقة ملتبسة وشائكة ما بين

¹² المرجع نفسه، ص 200.

¹³ المرجع نفسه، ص 202-203.



المنظمة والسلطة، وتفاقت هذه الإشكالية مع تعزيز نفوذ حركة حماس خلال سنوات الانتفاضة. لذلك اتسمت العلاقات بين حماس والسلطة بالتباين في المواقف من ثوابت القضية الفلسطينية، والافتقار إلى رؤية موحدة في الهدف، وغياب التوافق حول الوسائل لتحقيق الأهداف¹⁴.

وعلى الرغم من أن منظمة التحرير هي التي أنشأت السلطة الفلسطينية سنة 1994، وأعطتها الغطاء والشرعية؛ إلا أن السلطة أخذت بالتضخم، بينما أخذت منظمة التحرير بالانزواء والتراجع، لتبدو مع الزمن وكأنها أداة من أدوات السلطة. وعملت قيادة المنظمة (وهي نفسها قيادة السلطة) فعلياً وضمنياً على تهميش المنظمة وإهمالها، ووضعتها في "غرفة الإنعاش" بعد أن أفرغتها ومؤسساتها من محتواها، لتكون "ختماً" تتم العودة إليه عند الحاجة، لتوفير غطاء أو لتمرير قرار.

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد عقد عشرين دورة منذ تأسيس المنظمة سنة 1964 وحتى سنة 1991، بخلاف النظام الأساسي الذي ينصّ على انعقاد دورة واحدة سنوياً. ولم تنعقد في السنوات العشرين التالية (حتى سنة 2013) سوى دورة واحدة!! أي أن المجلس فقد فعلياً دوره التشريعي والرقابي (خصوصاً منذ اتفاقية أوسلو سنة 1993)، وجرى عزله وتهميشه عن صناعة القرار الوطني الفلسطيني. ثم إن تلك الدورة التي عُقدت في نيسان/أبريل 1996، لم تنعقد إلا تحت الضغوط الأمريكية - الإسرائيلية لإلغاء بنود الميثاق الوطني المعادية لـ "إسرائيل" والصهيونية.

ولم تقدم حماس نفسها بديلاً لمنظمة التحرير، ولكن كفصيل فلسطيني يمتلك رؤية نضالية تختلف عما كانت عليه المنظمة، وخصوصاً حركة فتح. ولم يكن من أهدافها الوصول إلى السلطة، حسبما قال مؤسس الحركة الشيخ أحمد ياسين "لا نؤمن أن هناك سلطة حرة في ظل الاحتلال. لذلك لا نفكر ولا نريد ولا نطلب سلطة في هذا الواقع". وكما قال محمد نزال أحد قادتها "السلطة الفلسطينية أصبحت مشروعاً أمنياً لحماية إسرائيل"¹⁵.

¹⁴ خالد الحروب، حماس: الفكر والممارسة السياسية، ص 31.

¹⁵ صقر أبو فخر، "الورقة الثانية: حماس وفتح ومنظمة التحرير، شقاء الأخوة"، في محسن محمد صالح (محرر)، قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها: 2006-2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 66. نقلاً عن: محمد أبو خضير في حوار مع الشيخ أحمد ياسين نشرته صحيفة الرأي العام، الكويت، 2002/6/7؛ ومحاضرة في الاتحاد الوطني لطلبة الكويت في 2002/10/7، ونشرت الرأي العام مقتطفات منها في 2002/10/9.

وقد وجدت حماس نفسها في وضع صعب في مثل هذه الأجواء؛ تحت سلطة فلسطينية حيث رفاق النضال في الماضي هم الذين يمنعونهم من العمل والجهاد، وأصبحت أيّ عملية ضدّ الكيان الإسرائيلي تعني عملياً مواجهة السلطة الفلسطينية. وقد أصرت حماس على استمرار المقاومة المسلحة، لكنها عدّت الدم الفلسطيني خطأً أحمر، وركزت في حال تعرضها لضربات السلطة وملاحقاتها على الانتقام من الكيان الإسرائيلي¹⁶.

وقد حددت حماس ضوابط للتعامل في مثل هذه الظروف، تضمنت المحافظة على الوحدة الوطنية، والسعي لعدم إيجاد أيّ مبررات للاصطدام مع السلطة الفلسطينية، وعدم الدخول في حرب أهلية، وتبني معارضة بناءة تستهدف كشف عورات اتفاقيات التسوية، والمحافظة على حقّ الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته، وحماية الحريات السياسية، وحقّ التعبير، وحرية الصحافة، والحفاظ على كرامة أبناء فلسطين ومكتسباتهم، وفي الوقت نفسه أعلنت أنها غير داخلية أو ملزمة باتفاقيات أوسلو وغير ملزمة بها، وأن جهادها مستمر لدحر الاحتلال الإسرائيلي، وأن بنادقها موجهة نحو المحتلين الغاصبين فقط¹⁷.

من الناحية العملية، كان على السلطة الفلسطينية أن "تحتزم" التزاماتها الأمنية تجاه اتفاق أوسلو، وتعاملت مع عمليات المقاومة التي تقوم بها حماس والجهاد الإسلامي كمعوقات في مشروع بناء الدولة الفلسطينية. ولذلك قامت السلطة بحملات اعتقال متواصلة لنشطاء حماس والجهاد الإسلامي ورموزهما خصوصاً في إثر العمليات الكبيرة للمقاومة. وقد أصرت حماس من جهتها على الالتزام بسياساتها العامة، ورفضت التخلي عن المقاومة المسلحة، كما رفضت الدخول في مواجهات مع السلطة.

وفي سياق توضيحها لممارسات السلطة الفلسطينية، أصدرت حماس بيانات كثيرة جاء في أحدها أن "السلطة الفلسطينية تصرّ على تجاهل كل الدعوات لحقن الدم الفلسطيني وصوصون المحرمات الوطنية، عبر مواصلة حملة المداهمات الليلية، والاعتقال، والتعذيب في حقّ أبناء شعبنا ومجاهديه، إضافة إلى استمرارها إصدار

¹⁶ انظر بالتفصيل في: حفيظ علاوي وهاني سليمان، مرجع سابق، ص 225-285.

¹⁷ ما سبق هو ملخص يمكن استنتاجه من خلال الأدبيات المنشورة والمقابلات الصحفية لحماس خلال السنوات 1993-1996.



الأحكام الباطلة، وعقد المحاكمات الصورية الظالمة داخل محكمة السلطة العسكرية¹⁸. وفي بيان آخر، اتهمت حماس السلطة بانتهاك حرمة المساجد، وأنه لا يكاد يمرّ يوم دون أن تشن مجموعة من عناصر هذه الأجهزة سلسلة من الانتهاكات لحرمة المساجد، وترويع المصلين، وإتلاف محتوياتها وممتلكاتها، بأسلوب أشبه ما يكون بممارسات الاحتلال الصهيوني البغيضة¹⁹.

وأكدت حماس نهجها القائم على رفض مبدأ الاغتيال السياسي، واستخدام العنف لحسم الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وأكدت أن جهادها موجه ضدّ الاحتلال الصهيوني، وأن سلطة الحكم الذاتي تمارس لعبة خطيرة بالتصدي للشعب الفلسطيني ومؤسساته وقواه المجاهدة ”وهي لم تتوقف لحظة عن اتهام المجاهدين بالعمالة لجهات خارجية دون أدنى دليل غير فبركاتها، فيما تتعامى عن آلاف الأدلة المعلنة التي تؤكد تحالفها مع الصهاينة لدرجة تلقي الأوامر والإملاءات منهم لقمع الشعب الفلسطيني“. وقالت حماس بأن العالم ما زال يشهد لها بالنجاح في ضبط النفس، وضبط أفرادها عن الاستجابة لاستفزازات السلطة، ومحاولات جرّ المجتمع الفلسطيني إلى حرب أهلية. وأضافت أن حماس تؤمن أن ”احتضار السلطة ورئيسها سياسياً أقسى على السلطة من القتل اغتيالاً“²⁰!!

وبشكل عام، فإن علاقة السلطة الفلسطينية بالتيار الإسلامي قد اتسمت بالتوتر، وفي سنة 1996 كان هناك زهاء ألف معتقل من عناصر حماس ومؤيديها في سجون السلطة، بالإضافة إلى أربعة آلاف معتقل آخر لهذه الحركة في السجون الإسرائيلية. ولكن أجواء التوتر لم تمنع من وجود محاولات بين كلا الطرفين لتخفيف الشدّ والاحتقان، ولم تمنع من وجود عناصر قيادية في حماس سعت مع عدد من شخصيات السلطة الوطنية والمسؤولين وعدد من قيادات حركة فتح إلى إيجاد قنوات مشتركة لتجاوز أيّ أحداث قد تطرأ، بمعنى البحث عن نقاط الالتقاء وتعزيزها، ومحاولة تجاوز نقاط الخلاف والابتعاد عنها. فقد جرت عدة حوارات رسمية وغير رسمية

¹⁸ الحياة، 1995/5/16.

¹⁹ الشرق الأوسط، 1995/8/17.

²⁰ عن تصريح مسؤول في حماس في 1996/4/11، وبيان لحماس في 1996/4/22، انظر: فلسطين المسلمة، أيار/مايو 1996.

منذ دخول السلطة الفلسطينية قطاع غزة في أيار/ مايو 1994، وبعد مجزرة مسجد فلسطين "الجمعة الأسود" في تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، تمّ تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين للتحقيق وتجاوز الأزمة، دون أن تحقق أيّ نتائج ملموسة²¹.

وفي آب/ أغسطس 1995، دعا الشيخ أحمد ياسين من سجنه أبناء الشعب الفلسطيني إلى وضع صيغة للتفاهم، وللحفاظة على وحدة الشعب وسلامته ومستقبله "مع المحافظة على مواقفنا المبدئية وقناعاتنا"، وجدد تحريمه لسفك الدم الفلسطيني، معتبراً توجيه السلاح الفلسطيني إلى صدور الفلسطينيين جريمة لا تغتفر²². وفي 1995/9/4، دعت حماس إلى حوار وطني شامل وجاد لكل الأطراف بهدف التوصل إلى تفاهم ينظم طبيعة العمل الوطني الفلسطيني²³. وفي اليوم التالي، رحبت قيادة السلطة بدعوة حماس للحوار²⁴. وقد تكللت الجهود بانعقاد الحوار في القاهرة بين السلطة الفلسطينية وحماس في 1995/12/21-18. وقد حاولت السلطة إقناع حماس بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، غير أن حماس أصرت على المقاطعة، لكنها التزمت بعدم السعي لإفشالها²⁵.

ولم يخلُ حوار القاهرة من الإيجابية لكلا الطرفين، وأفادت أجواء الحوار الصريح والجاد في تقليص الخلافات وتحديد نقاطها، والعمل على عدم تصادم الطرفين. وقد اتفق الوفدان على التأكيد على الوحدة الوطنية على قاعدة التعددية السياسية، وتحريم الاقتتال الداخلي، واعتماد مبدأ الحوار نهجاً حضارياً ووحيداً في التعامل بين مختلف الأطراف على الساحة الفلسطينية، وتشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المشكلات الطارئة، والتأكيد على تهيئة الأجواء من أجل تعميق الثقة، والتعاون لتحقيق الأهداف الوطنية، والسعي من أجل الإفراج عن المعتقلين في سجون الاحتلال²⁶.

وللأسف، فإن كل محاولات الحوار لم تنجح في تحقيق أهدافها، وتكرر اعتقال السلطة الفلسطينية لمحاوريها من حماس، وتعذيب عدداً منهم في سجونها حتى ممن

²¹ انظر: الوسط، 1995/12/25.

²² الرأي، عمّان، 1995/8/27.

²³ الحياة، 1995/9/5.

²⁴ الدستور، 1995/9/6.

²⁵ انظر: الدستور، 1995/12/23؛ والرأي، عمّان، 1995/12/24.

²⁶ الدستور، 1995/12/23.



شارك منهم في حوار القاهرة، أمثال حسن يوسف، وعبد الفتاح دخان، ومحمد شمعة، وجمال سليم،... وغيرهم²⁷.

ويرى محمد نزال، ممثل حماس في الأردن في تلك الفترة، أنه من وجهة نظر حماس فإن الحوار هو الأسلوب الحضاري الذي لا بدّ للجميع الاحتكام إليه "أما فيما يتعلق بحواراتنا مع فتح في الخرطوم، وتونس، وعمّان، والداخل، كلها لم تحقق ما نصبو إليه ونريد، ذلك أن حماس لم تلمس لدى الطرف الآخر رغبة جدية في علاج المشكلات القائمة بين الطرفين، أو حتى رغبة في تطبيق ما يتم التوصل إليه على أرض الواقع..."²⁸.

ورأى خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في تصريح منشور سنة 1996 أن مستقبل العلاقة بين حماس والسلطة الفلسطينية، بل بين الشعب الفلسطيني والسلطة "مستقبل غير مطمئن؛ لأن السلطة قد رهنته لحساب علاقتها مع العدو، وأخضعته للمزاج الصهيوني وألوياته، وقدمت مصالح عدونا ومطالبه على مصالح شعبنا ووحدته الوطنية وتماسك نسيجه الاجتماعي"²⁹.

وعلى أيّ حال، فمنذ سنة 1996 بدت السلطة الفلسطينية أكثر ثقة بنفسها، بعد أن تمكنت من ضرب العمل المقاوم لحماس، ومن إضعاف دور حماس السياسي والشعبي. ولذلك ظلت اللغة الأمنية هي اللغة السائدة في التعامل مع حماس حتى اندلاع انتفاضة الأقصى.

3. تطور العلاقة في الفترة 2000-2005:

أعطت انتفاضة الأقصى في الفترة 2000-2005 تيار المقاومة الكثير من المصداقية وأثبتت صحة توقعاته. وعادت حماس من جديد لتكون الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه على الساحة الفلسطينية.

واعترافاً بهذا الواقع، اتجهت الأنظار إلى الدعوة إلى حوار فلسطيني - فلسطيني، كان جوهره بالنسبة للسلطة ومصر (التي دخلت بقوة على هذا الخط) إيقاف الانتفاضة أو إعلان هدنة، سعياً لاستمرار المفاوضات. وقد رحبت حماس بالحوار في سبيل إيجاد

²⁷ انظر مثلاً: مقابلة مع خالد مشعل، فلسطين المسلمة، آب/أغسطس 1996.

²⁸ الدستور، 1994/8/30.

²⁹ فلسطين المسلمة، آب/أغسطس 1996.

برنامج وطني جديد مشترك يقوم على قاعدة دحر الاحتلال. وكان انعقاد المفاوضات بحد ذاته اعترافاً عملياً من قيادة المنظمة والسلطة بعدم قدرتها على اتخاذ قرارات حاسمة وفاعلة على الأرض، دون الرجوع للتيار المقاوم وخصوصاً حماس. وقد انعقدت في القاهرة أهم هذه المفاوضات في 10-13/11/2002 بين فتح وحماس، وفي كانون الثاني/يناير 2003 بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية، وفي 4-7/12/2003 بمشاركة كافة الفصائل الفلسطينية أيضاً. وربما أسهمت هذه الحوارات في تقريب وجهات النظر، ولكن السلطة فشلت في الحصول على ما تريد، خصوصاً وأن فصائل المقاومة غير معنية أو ملتزمة باتفاقات أو سلو واستحقاقاتها³⁰.

لم تكن حماس تشكك بشرعية المنظمة نفسها، لكنها كانت ترى أن اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني هي مؤسسات قديمة، انتهت مدة صلاحيتها المفترضة منذ سنوات عديدة؛ وبالتالي لم تعد تُعبّر في قراراتها عن الشرعية الفلسطينية والثوابت الفلسطينية، ولم تعد تمثل الشعب الفلسطيني بشكل حقيقي. ولهذا، فإن موقف حماس كان التأكيد على احترام منظمة التحرير الفلسطينية واحترام قراراتها، ولكن بعد إصلاحها، وتفعيلها، وإعادة هيكلتها، كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وأكدت على لسان محمود الرمحي، أحد قياداتها في الضفة الغربية، على أن منظمة التحرير بقيادتها الحالية لم تعد تمثل جميع الفلسطينيين، واتهم جهات فلسطينية بأنها تعرقل إعادة ترتيب أوضاع منظمة التحرير بهدف منع حماس من المشاركة فيها، وأن قرارات المنظمة "منحازة إلى طرف ضد آخر ومتشعبة بروح التعصب الحزبي وتبذر بذور الفتنة والفرقة داخل المجتمع الفلسطيني، خاصة إذا صدرت ممن لا يملكون الأهلية الديمقراطية، وممن تقادموا في مواقعهم، ولم يتم اختيارهم عبر انتخابات حرة". موضحاً أن "بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لم يعودوا يمثلون حتى فصائلهم، لأنهم مطرودين منها، فهذه القرارات لا قيمة لها ولا يمكن أن تسهم في حلّ المشكلات"³¹.

وكان اتفاق القاهرة الذي جرى في 17/3/2005 بين جميع الفصائل الفلسطينية، من المحطات المهمة في طريق انضمام حماس للمنظمة. وورد في بيانه الختامي ما يلي: "وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم التراضي

³⁰ تابعت الصحف ووكالات الأنباء ومحطات التلفزة هذه الاجتماعات، انظر مثلاً في تلك التواريخ صحيفة الخليج.

³¹ الخليج، 29/3/2005.



عليها، بحيث تضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية، بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني“. وفتح هذا البند، الذي وافقت عليه حركة حماس، طريق الحوار من أجل تحقيق هذا الهدف، وهو أيضاً يُحمّل أعضاء اللجنة التنفيذية جزءاً أساسياً من المسؤولية بسبب عدم السعي الجدي لتنفيذ هذا القرار³².

وأصبحت حماس والجihad الإسلامي أعضاء في أحد أطر منظمة التحرير الفلسطينية لأول مرة، بعد أن حضرا اجتماعاً في القاهرة ترأسه الرئيس محمود عباس، وبحضور الأمراء العاملين للفصائل الفلسطينية، وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس المجلس الوطني، وشخصيات مستقلة. وأُطلق على تلك القيادة "القيادة المؤقتة للمنظمة"، والتي ستشرف على مهام إعادة تفعيل وتطوير هياكل المنظمة، حتى إجراء انتخابات جديدة للمجلس الوطني. وعُدَّ هذا الاجتماع بمثابة إعلان حماس موافقتها على دخول المنظمة. وقال إسماعيل رضوان، القيادي في حماس، والذي شارك في الاجتماع في القاهرة "إن حركته وجميع الفصائل توافق على الانضمام إلى المنظمة [المنظمة] بعد إصلاحها وإعادة بنائها". وأشار رضوان إلى أن حماس والجihad الإسلامي أصبحتا أعضاء في الإطار القيادي المؤقت للمنظمة، وهذا الإطار القيادي المؤقت هو أحد أطر منظمة التحرير. وبموجب اتفاق وقعته الفصائل الفلسطينية في 2005، فقد تمَّ الاتفاق على أن يُنَاط بهذه اللجنة الإشراف على تطوير مؤسسات المنظمة، وفق أسس ديموقراطية. وستشرف اللجنة المؤقتة على إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، في الضفة، وغزة، وفي الأماكن التي يُسمح فيها بالانتخابات في الخارج³³.

وتشكلت لجنة من أعضاء اللجنة التنفيذية، ورئيس المجلس الوطني، والأمراء العاملين للفصائل والقوى الوطنية والإسلامية وممثلهم، للبحث في سبل دخول حماس لمؤسسات المنظمة. ورأى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، في أعقاب الاجتماع، أن حماس أصبحت "داخل منظمة التحرير من حيث المبدأ"، معرباً عن أمله في أن "تتم عملية تطوير المنظمة وتفعيلها من دون حدوث خلافات". إلا أن المتحدث باسم حماس، سامي أبو زهري، نفى أن تكون الحركة انضمت للمنظمة، وإنما وافقت على المشاركة في اللجنة التي اتفق عليها في حوار القاهرة³⁴.

³² صحيفة الأيام، رام الله، 2005/3/18.

³³ صحيفة القدس العربي، لندن، 2011/12/23.

³⁴ الحياة، 2005/3/30.

وخلال سنة 2005 كان هناك توافق فلسطيني وشبه إجماع على أن يكون عدد أعضاء المجلس الوطني في حدود 300 عضو، بحيث يكون نصفهم من الضفة والقطاع والنصف الثاني من الشتات (الخارج). وقد صرح بذلك سليم الزعنون، رئيس المجلس، كما صرح به تيسير قبعة، نائب الرئيس، أكثر من مرة. ولم يظهر أي اعتراض من حركة فتح أو حماس أو غيرها على العدد المقترح. وأكد الزعنون أن النصف المتعلق بالداخل يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات، أما الخارج فسيتم انتخابهم، فإن لم يكن هناك استطاعة فيتم اختيارهم بالتوافق³⁵.

4. تطور العلاقة في الفترة 2006-2013:

صدم فوز حماس بأغلبية كبيرة (74 مقعداً مقابل 45 لفتح)، في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع في 2006/1/25، التيار الرئيسي الذي يقود م.ت.ف ويسيطر على المجلس الوطني (تيار فتح)؛ وهو ما جعل رئيس المجلس سليم الزعنون (وهو عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) يُقدّم على تصريحات غريبة ومفاجئة، ومخالفة تماماً لما سبق أن أعلنه بنفسه. فقد ترأس في 2006/2/4 اجتماعاً بمشاركة أكثر من مئة شخصية من أعضاء المجلس الوطني وكوادر حركة فتح في الأردن، بمقر المجلس الوطني الفلسطيني. وشدد الزعنون على أن المجلس الوطني سيواصل عمله ومسيرته، بالرغم من الضائقة المالية؛ وأنه "سيدافع عن كل عضو فيه، ولن يسمح تحت أي ظرف المس بأعضائه لأي سبب كان، لا من حيث العدد ولا من حيث التركيبة". وقال الزعنون: "سنحافظ على المجلس الوطني كما هو عليه الآن، وسوف أَدافع عن "الوطني" حتى آخر قطرة دم في جسدي"³⁶.

وصرّح الزعنون في افتتاح أعمال المجلس التشريعي الفلسطيني في 16 شباط/فبراير أن أعضاء المجلس التشريعي الـ 132 سيتمّ إضافتهم إلى أعضاء المجلس الوطني البالغ 783 عضواً!! وهي خطوة أقل ما يقال فيها أنها تفسد أجواء انطلاقة حقيقية نحو إصلاح م.ت.ف ومؤسساتها. وهو ما يعني أن الأعضاء المنتخبين سيضيعون في بحر الأعضاء المعينين!!

³⁵ انظر: صحيفة الغد، عمّان، 2005/7/28؛ وموقع عرب 48، 2005/7/4، في: <http://www.arabs48.com>

³⁶ الدستور، 2006/2/6.

سارع الرئيس الفلسطيني بعد إعلان نتيجة الانتخابات التشريعية إلى اللجوء لشرعية المنظمة من جديد، مؤكداً على أن ملف المفاوضات يعود إلى المنظمة، وأنها في الوقت نفسه مرجعية سلطة الحكم الذاتي وحكومتها، بغض النظر عن القوة السياسية التي تقود الحكومة؛ حيث سعى الرئيس، من ناحية، إلى توكيد عزل حكومة حماس عن ملف المفاوضات، ومن ناحية أخرى، إلى فرض البرنامج السياسي للمنظمة على الحكومة. وقام الرئيس عباس بتحويل مسؤولية متابعة السفارات الفلسطينية في الخارج من وزارة خارجية السلطة إلى م.ت.ف. بعد أن كان قد انتزعها بنفسه من صلاحيات المنظمة قبل بضعة أشهر. وهكذا تعثر ملف إصلاح المنظمة، بسبب وجود مخاوف لدى أطراف فلسطينية وعربية ودولية من إمكانية هيمنة حماس على المنظمة، بعد أن فازت في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة والقطاع أوائل سنة 2006.

ومن جهة أخرى، فقد ارتفعت أصوات داخل فتح تطالب باحترام الإرادة الشعبية وإعطاء الفرصة الكاملة لحماس. فقد ذكر حسام خضر، أحد قادة فتح، بأنه "علينا [يقصد منظمة التحرير وحركة فتح والسلطة] الاستعداد ليس فقط لشراكة حماس، وإنما أيضاً لقيادتها للمنظمة"، مشيراً إلى أن حماس تستمد شرعيتها في المشاركة في المنظمة وحتى في قيادتها من مقاومتها للاحتلال³⁷. ولكن التوجه الأغلب لدى قيادة فتح كان باتجاه تعطيل وعرقلة ونزع صلاحيات الحكومة التي تقودها حماس.

وقد حدث نوع من المواجهة بين حماس وبين قيادة منظمة التحرير، وفتح، والسلطة الفلسطينية، بسب ملاحظاتها على برنامج حكومة حماس برئاسة إسماعيل هنية. فقد طالبت اللجنة التنفيذية للمنظمة الحكومة بتعديل برنامجها بعد أن لاحظت أنه "يخلو من الإقرار بمرجعية منظمة التحرير، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، ولا يتبنى برنامج المنظمة والسلطة والتزاماتها. وأعلنت اللجنة التنفيذية أن "الممارسة السياسية لأي حكومة فلسطينية يجب أن تستند إلى برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وإعلان الاستقلال لعام 1988، وقرار المنظمة والتزاماتها العربية والدولية"؛ معتبرة أن "أي خروج عن هذا النهج يعرض إنجازاتنا الوطنية، بما فيها ترسيخ مؤسسات السلطة الفلسطينية وتوسيع دورها على أرض الواقع إلى مخاطر حقيقية وإلى طعن في شرعيتها"³⁸.

³⁷ الحياة، 2006/3/23.

³⁸ الحياة الجديدة، 2006/3/23.

وطالبت اللجنة التنفيذية حكومة حماس أن "تحترم الحكومة الإجماع الوطني الفلسطيني لأنه غير مقبول أن تتجنب الحكومة الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني"، وأنه "ليس من المعقول أن المنظمة معترف بها من الأمم المتحدة، وهناك أكثر من 120 دولة تعترف بالمنظمة، فيما حكومة حماس ترفض الاعتراف بأن المنظمة هي المرجعية السياسية لشعبنا"³⁹. وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير زكريا الأغا: "قررت اللجنة التنفيذية أن تطلب من حماس تعديل برنامجها السياسي، وأن توضح أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وحماس جزء منها وليست بديلاً للمنظمة".

أما حماس فكانت ترى أن المجلس التشريعي هو المخول في البت في موضوع الحكومة، وليس اللجنة التنفيذية للمنظمة، كما لاحظت أن طبيعة عمل حكومة السلطة الفني والخدماتي لا يُلزمها باتخاذ مواقف سياسية؛ حيث سعت إلى تجنب بعض النقاط الإشكالية التي لا تؤثر عملياً على قيام الحكومة بمهامها.

وفي دمشق في 2006/3/28، عقد اجتماع لجميع الفصائل الفلسطينية، بما فيها حماس، للاتفاق على خطوات من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية. وقال مشعل: "فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية اتفقنا على هذه الخطوات، حتى نعيد بناءها، وهذا هو الموقف الوطني الحقيقي". وتلا نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني تيسير قبعة بياناً في ختام الاجتماع، دعا إلى تشكيل لجنة من أجل متابعة المقررات الفلسطينية التي اتخذت في القاهرة في آذار/ مارس 2005 حول "إعادة بناء منظمة التحرير". وأكدت حماس أنها وافقت على الانضمام للمنظمة، بعد اجتماع بين القيادي في الحركة محمود الزهار مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس. وقال الزهار إن ثمة قراراً واضحاً بالمشاركة في منظمة التحرير، على الرغم من وجود خلافات حول الميثاق الوطني الفلسطيني الذي سيتم انضمام حماس على أساسه، وألية تحديد نسبة المشاركة لحماس في المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات المنظمة الأخرى. وأضاف الزهار أن دخول حماس للمنظمة سيقويها ويعيد الروح إليها، بعد أن ابتعدت في السنوات الأخيرة عن الثوابت الفلسطينية⁴⁰.

³⁹ الحياة، 2006/3/23.

⁴⁰ القدس العربي، 2006/3/29.



ومع حالة صراع الصلاحيات والتعطيل والحصار التي أخذت تشهدها الساحة الفلسطينية، إثر فوز حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، ظهرت "وثيقة الأسرى" في أيار/ مايو 2006، التي وقعت قيادات أسيرة في سجون الاحتلال من مختلف الفصائل، بما في ذلك فتح وحماس والجهاد الإسلامي. وضمن ما أكدت عليه الوثيقة معاني الوحدة الوطنية، والمضي في إصلاح السلطة وم.ت.ف. ووافقت الوثيقة في البند السابع على أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات م.ت.ف، ورئيس السلطة "على قاعدة التمسك بالأهداف الوطنية الفلسطينية، وتحقيقها، على أن يتم عرض أي اتفاق مصيري على المجلس الوطني الفلسطيني الجديد للتصديق عليه أو إجراء استفتاء عام حيثما أمكن"⁴¹. وبعد حوارات مطولة بين الفصائل والفعاليات الفلسطينية، صدرت الوثيقة بشكلها المعدل في 2006/6/28، مع الاحتفاظ بمعظم نصوصها، وإبقاء نوع من الغموض المحتمل لتأويلات مختلفة يمكن أن تستند إليها فتح وحماس وباقي الفصائل. وظلت البنود المتعلقة بالعملية التفاوضية، مع إضافة في البند الرابع أن التحرك السياسي الفلسطيني الشامل يجب أن يتم بما يحفظ حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته.

وفي الفترة 2007/2/8-6 انعقدت اجتماعات مكثفة، انتهت إلى "اتفاق مكة" بين فتح وحماس، وهو اتفاق أكد على حرمة الدم الفلسطيني، وعلى تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، وعلى المضي قُدماً في إجراءات تطوير م.ت.ف. وإصلاحها؛ كما أكد على مبدأ الشراكة السياسية، وقاعدة التعددية السياسية⁴².

وقد سلم هنية تشكيلة حكومته إلى الرئيس عباس في 2007/3/15، الذي وافق عليها. ثم حازت الحكومة ثقة المجلس التشريعي في 2007/3/17. وألقى هنية خطاباً أمام المجلس التشريعي عُدد بمثابة برنامج عمل للحكومة الجديدة، وجاء فيه أن إدارة المفاوضات هي من صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية.

أشاع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية جواً من الارتياح والتفاؤل والأمل بفكّ الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، والانتهاء من مرحلة الانفلات الأمني،

⁴¹ انظر: محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 364؛ وحول ردود فعل الأطراف المختلفة على الوثيقة، انظر: الحياة، والسفير، 2006/5/12؛ والنص الكامل في: السفير، 2006/5/27.

⁴² محسن محمد صالح ووائل سعد (محرران)، الوثائق الفلسطينية لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009)، ص 122. انظر وثيقة رقم 13 في ملحق هذا الكتاب، ص 612.

والتوجه نحو منطق وجوهر اتفاق مكة، والذي يقوم على قاعدة الشراكة السياسية بين حركتي فتح وحماس (والفصائل والكتل الأخرى)، وكان من الواضح أن ذلك يشمل ثلاثة مجالات: الحكومة ووزاراتها والهيئات المرتبطة بها، والأجهزة الأمنية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن تبين سريعاً أن هناك فهماً آخرًا مناقضاً لمعنى المشاركة، يسود في أوساط الرئاسة الفلسطينية والإطار المتنفذ في حركة فتح، يرى أن المشاركة تقتصر فقط على الحكومة ووزاراتها، وأن المشاركة لا تشمل أجهزة الأمن ولا منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذين البندين هما من اختصاص الرئاسة الفلسطينية، وشكّل هذا التناقض في الفهم، لمعنى ومضمون المشاركة السياسية، مدخلاً لإضعاف الحكومة الجديدة. ولذلك لم يحدث أيّ اجتماع للبحث في تفعيل منظمة التحرير ومؤسساتها⁴³.

وحدد أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الخارجية في حماس، في تصريح صحفي نشرته قدس برس في 2007/5/7، ثلاثة نقاط عدّها جوهرية لإصلاح منظمة التحرير: الأولى: ضرورة أن تركز عملية الإصلاح على أساس سياسي ومؤسسي وديموقراطي، والثانية: يجب أن يشارك الجميع في إعادة بناء المنظمة، وأن لا يستثنى أحد، وأن لا يعطى طرف ما حقاً في رفض مشاركة أيّ طرف فلسطيني في إعادة البناء، والثالثة: أن تكون عملية اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني في هذه المنظمة من خلال الانتخابات المباشرة، وتكون حرية الاختيار والرقابة للشعب الفلسطيني، دون أن تصبح المنظمة مرتعاً للحصص والمزايدات، الأمر الذي أدى إلى نشر حالة الفساد، ومن ثم الانهيار الحاصل في مؤسسات المنظمة. كما أن ضرورة الاتفاق على ميثاق وطني جديد من الشروط التي وضعتها حماس لدخول المنظمة. خصوصاً، بعد أن قام المجلس الوطني الفلسطيني سنة 1998 وخلال وجود الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بتعديل معظم بنود الميثاق الداعية إلى النضال ضدّ "إسرائيل". ولهذا فقد طالب حمدان، أن يكون البرنامج السياسي للمنظمة نابعاً من هذا الميثاق، وأن يحظى بموافقة المجلس الوطني الذي سيكون معنياً بمراقبة تنفيذ هذا البرنامج⁴⁴.

⁴³ انظر: محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 34-35.

⁴⁴ وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2007/5/7، انظر: <http://www.qudspress.com>؛ وانظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/5/12، في: <http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=9090>.

وقال حمدان إنه فيما يتعلق بالموضوع المؤسسي لمنظمة التحرير فإن لديها مؤسسات تنفيذية ومؤسسة تشريعية. وبالنسبة للمؤسسة التشريعية فهي معطلة (المجلس الوطني)، أما فيما يتعلق بالمؤسسة التنفيذية فقد تمّ تفويض دوائر منظمة التحرير؛ مثل دائرة الثقافة والإعلام، والدائرة العسكرية، والصندوق القومي الفلسطيني وغيرها لصالح مؤسسات السلطة، عندما كانت حركة فتح تقود السلطة. ورأى حمدان أن هناك حاجة إلى "إعادة بناء مؤسسات المنظمة بصورة كاملة"، وقال:

نرى نحن في حماس أن معالجة البعد الديموقراطي داخل مؤسسات المنظمة، يقوم على عملية تفعيل المبدأ الديموقراطي داخل مؤسساتها، فالمجلس الوطني سابقاً كان يتشكل وفق نظام الحصص، وبما يضمن هيمنة فصيل بعينه على المجلس، ونعتمد أن الصيغة الأمثل أن يتم انتخاب المجلس من قبل أبناء فلسطين في الداخل والخارج، وهذا ما من شأنه أن يعزز الديموقراطية في المجتمع الفلسطيني، وأيضاً من شأنه أن يوجد آلية رقابة على المسار التنفيذي، وعلى أداء الفصائل⁴⁵.

لم تدم حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في آذار/ مارس 2007 طويلاً، إذ سرعان ما وصلت الخلافات بين فتح وحماس إلى الصدام المسلح في قطاع غزة، وسيطرت حماس على القطاع بعد مواجهات مع ما أسمته بمعركة الحسم مع "التيار الانقلابي العميل في فتح". وذكر أنه في الفترة 11-14/6/2007 سقط ما مجموعه 116 قتيلاً و550 جريحاً⁴⁶. أما إحصاءات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فتشير إلى أنه قد سقط جراء أحداث الحسم العسكري 161 قتيلاً خلال الفترة 7-16/6/2007، ومن بين هؤلاء 43 مدنياً، و91 شخصاً من عناصر حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها، و27 شخصاً من حركة حماس وكتائب القسام والقوة التنفيذية⁴⁷. ومن جهة أخرى فقد سيطرت فتح على الضفة الغربية.

ورأت حماس فيما قامت به فعلاً مشروعاً اضطرت إليه، وتمّ بأمر رئيس وزراء السلطة، وهو نفسه وزير الداخلية، مدعوماً بأغلبية المجلس التشريعي؛ في مواجهة

⁴⁵ المراجع نفسها.

⁴⁶ الحياة، 2007/6/16.

⁴⁷ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "صفحات سوداء في غياب العدالة: تقرير حول الأحداث الدامية التي شهدتها قطاع غزة خلال الفترة 7-14 يونيو 2007"، غزة، ص 81-85، انظر:

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/Gaza%20Conflict%209-10.pdf

عملية فلتان أمني مبرمج، تحميه القوى الأمنية في السلطة (وقوى متنفذة في حركة فتح)، والتي ترفض الانصياع لتعليمات حكومتها. كما رأت أن حكومة تسيير الأعمال بقيادة هنية هي الحكومة الشرعية وفق القانون الأساسي الفلسطيني⁴⁸. بينما رأى الرئيس عباس ومؤيدوه أن حماس قامت بـ”انقلاب دموي أسود“، وأنه لا سبيل للتفاهم معها إلا إذا عادت عن انقلابها، وأعلنت التزامها بـ”الشرعية“ الفلسطينية والعربية والدولية. وأعلن في خطاب له أمام المجلس المركزي للمنظمة في 2007/7/18 انتهاء اتفاق القاهرة المعلن في 2005/3/17⁴⁹.

وكما يقول محسن محمد صالح:

وفي كل مرة كانت عملية بناء الثقة تتعرض لضربات قاسية، فبينما كان الرئيس عباس يكلف هنية بتشكيل الحكومة، كان يقوم بنزع صلاحيات رئيسية من الحكومة في الأمن، والإعلام، والخارجية، والتعيينات الإدارية،... وهكذا أخذ الحوار ”المسلح“ يغلب الحوار على ”الطاولة“ وتعقدت مظاهره في منتصف أيار/ مايو 2007، ثم وصل ذروته منتصف حزيران/ يونيو التالي عندما تمكنت حماس من السيطرة على قطاع غزة. وقد فتح ذلك المجال لقطيعة وأزمة ثقة هائلة بين الطرفين⁵⁰.

أدى توجه الرئاسة الفلسطينية إلى إخراج حركة حماس من إطار الشرعية الفلسطينية إلى ضرورة تجاهل وتجاوز المجلس التشريعي الفلسطيني، الذي تحتل فيه حركة حماس موقع الأغلبية. وكان لا بد لها هنا من مرجعية تضيف صفة الشرعية على قراراتها، فلجأت إلى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها. وفجأة أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية موجودة يومياً، بالرغم من تغيّبها شبه الدائم طوال السنوات السابقة، وأصبحت مؤسساتها تجتمع وتبحث وتقرر في شؤون السلطة الفلسطينية اليومية، بينما هي حسب ما هو متفق عليه، مرجعية للسلطة في الشؤون الكبرى، وليست أداة تنفيذية أو تشريعية ضمن إطار السلطة⁵¹.

⁴⁸ انظر: لقاء خالد مشعل مع الصحفيين في الدوحة، صحيفة الوطن، الدوحة، والحياة، 2007/7/22.

⁴⁹ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 53.

⁵⁰ محسن محمد صالح، تجربة الحوار بين فتح وحماس أين المشكلة؟.

⁵¹ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 50.



وانسجاماً مع هذا التوجه، عقدت اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، اجتماعاً طارئاً منذ اليوم الأول لتغيير الأوضاع في غزة في 2007/6/14، وأقرت عدة توصيات وضعتها تحت تصرف الرئيس عباس ليبتّ بها وهي:

أ. إقالة حكومة إسماعيل هنية (وهذا من حقّ الرئيس).

ب. إعلان حالة الطوارئ.

ج. تشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ.

د. إجراء انتخابات مبكرة⁵².

وقد بادر الرئيس عباس فوراً إلى تبني هذه التوصيات وأمر بتنفيذها بموجب ثلاثة مراسيم.

قامت فتح في تموز/ يوليو 2007 بمحاولة تغيير قيادة المجلس التشريعي لكنها فشلت، كما لم تنجح في استغلال اعتقال "إسرائيل" لنواب حماس لتكوين أغلبية بديلة. ولذلك تمّ اللجوء إلى خيار منظمة التحرير الفلسطينية، فتمت دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للانعقاد في 2007/7/18، وألقى الرئيس عباس خطاباً أمامه، دعا فيه إلى إقرار إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، وعلى أساس القائمة النسبية؛ وأعلن عن انتهاء اتفاق القاهرة الموقع بين الفصائل الفدائية كافة (اتفاق إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية).

وقد ردّت حركة حماس على الرئيس عباس بأنه لا يملك الصلاحية الدستورية لانتخابات مبكرة، وشددت على "تمسكها باتفاق مكة وإعلان القاهرة"⁵³. وقال خالد مشعل خلال لقاء مع الصحفيين في قطر إن حماس ترفض تماماً القفز على الشرعيات الفلسطينية القائمة، بالتركيز فقط على شرعية الرئاسة، وتجاهل شرعية المجلس التشريعي والحكومة. وأضاف أن حماس ترفض استخدام مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية بديلة عن المجلس التشريعي⁵⁴.

أسفر هذا التجاذب عن شلّ المجلس التشريعي. ومن جهة أخرى بادر الرئيس عباس في 2007/9/2 إلى اعتماد قانون انتخاب جديد، يفرض على كل مرشح للبرلمان أو

⁵² انظر: عرب 48، 2007/6/14؛ والحياة، 2007/6/15.

⁵³ الحياة، 2007/7/20.

⁵⁴ انظر: الوطن، الدوحة، والحياة، 2007/7/22.

الرئاسة أن يلتزم مسبقاً بالموقف السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يمنع بالتالي أيّ معارض من حقّ الترشح، ويدفع باتجاه مجلس تشريعي من لون سياسي واحد. وهو موقف لا يتيح فرصة للقاء أو التفاهم، حيث إن حماس ليست عضواً في منظمة التحرير، وتعارض الكثير من قراراتها وسياساتها⁵⁵.

وقد تلخصت اشتراطات الرئيس عباس والسلطة في رام الله وفتح لبدء حوار مع حماس في:

أ. التراجع عن "الانقلاب" في غزة، والاعتذار للشعب الفلسطيني.
ب. الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً، والالتزام بالاتفاقات التي وقعتها، وقبول الشرعيات التي قبلتها.

أما الأسس التي أرادت أن يبنى عليها الاتفاق مع حماس فكانت:

أ. الوصول إلى اتفاق لا يجلب العزلة للقيادة أو الحكومة الفلسطينية، ولا يعيد الحصار على الشعب الفلسطيني.
ب. إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة.

ورفضت فتح الحوار الثنائي مع حماس، وفضلت إعطاء نفسها شرعية أوسع وزخماً أكبر، من خلال إرسال وفد باسم منظمة التحرير للتفاوض معها، أو انعقاد جلسات الحوار بوجود جميع الفصائل. بينما رأت حماس أن جوهر المشكلة هو بين فتح وحماس، وأن عليهما التفاوض المباشر أولاً لحل القضايا الأساسية، قبل توسيع دائرة الحوار. وقالت حماس على لسان الناطق باسمها سامي أبو زهري "نحن نعتبر أنفسنا غير معنيين باللجنة المشكلة من فصائل المنظمة بشأن قضية الحوار، فالحوار ليس بين حماس والمنظمة، وإنما هو حوار بين حماس وفتح يمكنه أن يتطور إلى حوار وطني، يمكن أن تشارك فيه جميع الفصائل الفلسطينية"⁵⁶. وأصرت حماس على أن يكون الحوار دون شروط مسبقة، وأن توضع كل النقاط على الطاولة، وأن يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين. كما رفضت حماس الاعتراف المسبق بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً قبل أن يتم إصلاحها وتفعيلها، وقبل أن تدخل حماس عضواً فيها. ولم تكن

⁵⁵ انظر: الحياة الجديدة، والقدس العربي، 2007/9/3.

⁵⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2008/6/8.



في وارد الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها المنظمة، وخصوصاً ما يتعارض مع الثوابت الفلسطينية وخط المقاومة، وتحديداً ما يتعلق بالاعتراف بـ"إسرائيل".

غطى الحديث عن الحوار بين فتح وحماس، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، معظم سنة 2008؛ غير أن أجواء الاتهام وانعدام الثقة والشروط المسبقة ظلت هي السائدة طوال تلك السنة. وقد تبين ذلك عندما التقى الرئيس عباس مساء 2008/6/5 باللجنة التنفيذية للمنظمة، وبحضور مندوبين عن عدد من الفصائل، وجدد دعوته للحوار، وبلغته تصالحية خلت من الاتهامات. ولم يلبث الرئيس عباس أن طلب من حسني مبارك أن تقوم مصر برعاية الحوار الفلسطيني واستضافته، والسعي لإنجاحه. أما حماس فقد رحبت بالحوار.

ومع نهاية أيلول/سبتمبر 2008 تحدثت الأنباء عن أن القاهرة أعدت ورقة من خمسة محاور لتقديمها للحوار الفلسطيني، وأن هناك شبه توافق على أربعة من هذه المحاور، وهي مرتبطة بعدم الاحتكام إلى العنف، وبتشكيل حكومة توافق وطني، وإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية، وإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ أما المحور الخامس فهو تحديد موعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية⁵⁷.

تعثّر الحوار عندما اعتذرت حماس ومعها ثلاثة فصائل فلسطينية عن حضور مؤتمر المصالحة، الذي كان مقرراً عقده في القاهرة في 2008/11/10، مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين في الضفة، وبالسماح لوفدها عن الضفة بالقدوم، وبمشاركة عباس في جلسات الحوار كلها، وليس مجرد حضوره حفل الافتتاح⁵⁸. وقد أثار ذلك غضب مصر، وهو ما أثار استياءً فتاحواياً ومصرياً، وقامت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بتحميل حماس "المسؤولية التامة" عن فشل انعقاد لقاء القاهرة⁵⁹. وقدم المجلس المركزي للمنظمة، على الرغم من التحفظات على صلاحيته، للرئيس عباس، الدعم الذي يريده بانتخابه رئيساً لدولة فلسطين في 2008/11/23 قبيل انتهاء مدة ولايته كرئيس للسلطة، وليكون ذلك "رافعة" له في مواجهة ما قد تقوم به حماس ومعارضو الرئيس عباس.

⁵⁷ صحيفة عكاظ، جدة، 2008/9/30.

⁵⁸ انظر: تصريح خليل الحية، فلسطين، 2008/11/12.

⁵⁹ صحيفة النهار، بيروت، 2008/11/13.

مثل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18) نقطة تحوّل كبيرة، إذ إن الصمود البطولي للشعب والمقاومة أحبط آمال البعض من إمكانية إسقاط حماس بالقوة، كما أن التعاطف الشعبي الكبير فلسطينياً وعربياً وإسلامياً بل ودولياً أعاد الألق لحماس وتيار المقاومة، وأخرجها من الزاوية التي حُشرت فيها في خريف 2008، نتيجة عدم مشاركتها في الحوار الوطني الذي كان مقرراً في القاهرة، واتهامها بالتسبب في إفشاله. كما أن الأداء الباهت والمرتبك لقيادة منظمة التحرير وللحكومة في رام الله، جعل قيادة فتح وحكومة فياض في وضع حرج في نظر الكثيرين. وأخذت تتزايد الدعوات في أوساط فتح والسلطة للحوار وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ووقف حملات التحريض المتبادلة، كما قامت السلطة بتجميد مفاوضات التسوية مع "إسرائيل".

وكان هذا الأداء الباهت لقيادة المنظمة، وحالة الإحباط من إغلاق أبواب المنظمة في وجه عملية الإصلاح وإعادة البناء، قد دفعت خالد مشعل، في مهرجان "وانتصرت غزة" الذي عقد في الدوحة في 2009/1/28، إلى الإعلان أن حماس تعمل "مع كافة الفصائل لإنشاء مرجعية فلسطينية تحافظ على حق العودة وتتمسك بالحقوق والثوابت"⁶⁰. وقد أثار تصريحاته مشعل زوبعة كبيرة في الساحة الفلسطينية، إذ استغلته حركة فتح وأوساط قريبة منها في الهجوم على حماس، مستفيدة من المشاعر التقليدية لدى الفلسطينيين في الرغبة في الوحدة، والشعور بأن المنظمة هي البيت المعنوي للشعب الفلسطيني. كما رأى فيها البعض فرصة للنيل من حماس، التي كانت بلغت أوج شعبيتها إثر صمودها في معركة العدوان على غزة. وظهرت تصريحات من قيادات في السلطة وفتح من قبيل التعهد بالتصدي لحركة حماس "التي تحاول وأد المنظمة"⁶¹، ومن قبيل أن "محاولات مشعل ستبوء بالفشل" وأن فتح ستتصدى "للمؤامرة الإيرانية"⁶²، ومن قبيل أن حماس "رفضت منذ بدايتها الانخراط في العمل الوطني الفلسطيني"⁶³؛ وأن تصريح مشعل "مؤامرة وانقلاب، مرفوض ومستنكر، على منظمة التحرير"⁶⁴.

⁶⁰ فلسطين، 2009/1/29.

⁶¹ تصريح صائب عريقات، القدس العربي، 2009/1/30.

⁶² تصريح حسين الشيخ، الشرق الأوسط، 2009/1/30.

⁶³ تصريح عزام الأحمد، الجزيرة.نت، 2009/1/29.

⁶⁴ من بيان صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني، الحياة الجديدة، 2009/2/1.



وهكذا فإن الجدل أخذ طابعاً عدائياً مستفزاً، لم يحاول الإجابة بجرأة عن أسباب الحالة البئيسة التي وصلت إليها المنظمة، ومن هو المستفيد من تعطيل مؤسساتها التشريعية ودوائرها التنفيذية، أو من تحويلها إلى مجرد أداة بيد فصيل معين، أو من وضعها في غرفة الإنعاش ليتم إيقاظها عند الحاجة لبعض "الأختام" للتصديق على بعض القرارات. وقد أوضح محمد نزال عضو المكتب السياسي لحماس بأن مشعل لم يقصد الدعوة إلى إلغاء المنظمة أو إيجاد بديل عنها؛ وإنما قصد الدعوة لإيجاد إطار للفصائل الفلسطينية المستبعدة من دخول المنظمة، للتنسيق فيما بينها⁶⁵.

وبشكل عام، فقد سارعت مصر للاستجابة لرعاية الحوار، بعد الحرب على قطاع غزة، مع السعي قدر الإمكان لإيجاد الظروف المناسبة لإنجاح الحوار. وأطلقت عملية الحوار بلقاءات بين فتح وحماس يومي 24-25/2/2009، تبعته مشاركة الفصائل الأخرى في 26/2/2009. وتشكلت خمس لجان تناولت خمس قضايا هي: الانتخابات، والأمن، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والحكومة الانتقالية، والمصالحة الوطنية.

ومهما يكن من أمر، فإن منظمة التحرير أصبحت بنداً أساسياً في ملف الحوار الفلسطيني، وتعرضت إلى نقاشات مستفيضة، في جلسات الحوار الفلسطيني الستة، في النصف الأول لسنة 2009، وتم الاتفاق على النقاط المرتبطة بإصلاحها. ومن جهة أخرى، اتجهت رغبة قيادة فتح في صيف 2009 لاستكمال المقاعد الشاغرة في اللجنة التنفيذية التي فقدت نصابها القانوني، بسبب وفاة أو تغيب عدد من أعضائها. وقد كان ذلك مؤشراً سلبياً بالنسبة لحماس، والفصائل المعنية بإعادة بناء وترتيب المنظمة على أسس جديدة، إذ ترافق ذلك مع وضع الرتوش الأخيرة على التفاهات المتعلقة بالمصالحة الفلسطينية، وعلى رأسها مسألة المنظمة. وكان الأولى بالنسبة لهذه الفصائل ألا تستعجل فتح ملء الشواغر دون توافق، وألا تقوم بترتيبات تكرر هيمنة فتح واستبعاد الآخرين، وتتابع استخدامها كأداة في وجه المعارضة⁶⁶.

غير أن فتح كانت لا ترى مبرراً للانتظار لأمدٍ غير معلوم لدخول المصالحة موضع التنفيذ، وكانت ترى ضرورة عمل ترتيبات ولو مؤقتة لتسيير الحد الأدنى من مهام المنظمة، التي مهما قيل فيها، فإنها تظلّ عربياً ودولياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب

⁶⁵ الشرق الأوسط، 2009/2/3.

⁶⁶ حول موقف حماس، انظر: تصريح سامي أبو زهري، الخليج، 2009/8/18؛ وبيان الحكومة الفلسطينية في غزة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2009/8/18؛ وبيان لحركة حماس، عكاظ، 2009/8/22.

الفلسطيني. وبالفعل دعا سليم الزعنون لعقد جلسة طارئة غير عادية للمجلس في 2009/8/25، في مقر الرئاسة برام الله حيث تمّ انتخاب ستة أعضاء في اللجنة التنفيذية حلّوا محلّ الأعضاء الستة الذين تُوفوا⁶⁷. وقد انعقد المجلس بحضور 325 عضواً من أصل ما يزيد عن 700 عضو، هم أعضاء مسجلون منذ مجلس سنة 1996.

قدّمت مصر نصاً نهائياً مقترحاً لاتفاق المصالحة "الورقة المصرية"، مكوناً من قرابة 4,100 كلمة في 22 صفحة، ونصّت الورقة على تفعيل وتطوير المنظمة وفق أسس يتمّ التراضي عليها، بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل. ويتمّ تشكيل مجلس وطني جديد، بما يضمن تمثيلاً فلسطينياً واسعاً في الداخل والخارج. وتقوم اللجنة المكلفة بتطوير المنظمة باستكمال تشكيلها، وعقد أول اجتماع لها فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق. وتقوم بتحديد العلاقة بين المؤسسات والهيكل والمهام لكل من المنظمة والسلطة، وبما يحافظ على مرجعية المنظمة للسلطة، ويضمن عدم الازدواجية. وإلى أن يتم انتخاب المجلس الوطني الجديد، تتمثل مهام اللجنة في وضع الأسس والآليات للمجلس، ومعالجة القضايا المصرية في الشأن السياسي والوطني، واتخاذ القرارات بشأنها بالتوافق، ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن الحوار.

ونصّت "الورقة المصرية" على تشكيل اللجنة من 16 عضواً من حركتي فتح وحماس والفصائل والمستقلين، وتسمي كل من فتح وحماس ثمانية أعضاء، ويُصدر الرئيس محمود عباس مرسوماً رئاسياً بتشكيلها بعد التوافق على أعضائها. ويكون الرئيس محمود عباس هو مرجعية هذه اللجنة بصفته رئيس المنظمة والسلطة. وتكون اللجنة إطاراً تنسيقياً ليست لديها أيّ التزامات أو استحقاقات سياسية، وتبدأ عملها فور توقيع اتفاقية الوفاق، وينتهي عملها في أعقاب إجراء الانتخابات وتشكيل حكومة فلسطينية جديدة.

تؤكد الورقة على إجراء انتخابات المجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها القدس، بشكل متزامن في 2010/6/28، ويلتزم الجميع بذلك. وتجرى انتخابات المجلس الوطني على أساس التمثيل النسبي الكامل، في الوطن والخارج حيثما أمكن، بينما تجري انتخابات المجلس التشريعي على أساس النظام المختلط على أساس 75% قوائم، 25% دوائر، ونسبة الحسم 2%.

⁶⁷ الحياة، 2009/8/25.



وطلبت مصر من فتح وحماس توقيع "الورقة المصرية" قبل 2009/10/15. وفي أجواء فضيحة سوء تعامل قيادة المنظمة وفتح مع تقرير جولدستون حول العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ سارعت فتح بالموافقة، أما حماس فطلبت مهلة لمراجعة النص. وقدمت حماس عدداً من التعديلات التي أصرت على تضمينها في نصّ الورقة المصرية أو وضعها في ملحق بالنصّ، بحيث يأخذ قوته القانونية والسياسية. وكان من أبرز الملاحظات أن تكون القيادة المؤقتة، المزمع تشكيلها إلى حين إعادة انتخاب مؤسسات منظمة التحرير، "غير قابلة للتعطيل"، وأن يتم تشكيل لجنة الانتخابات من جانب الرئيس محمود عباس بـ "التوافق" مع حماس.

استفادت قيادة فتح والسلطة في رام الله من توقيعها على الوثيقة المصرية، ومن تمّنع حماس عن ذلك، في الخروج من مأزق فضيحة تأجيل التصويت على تقرير جولدستون، وفي شنّ هجوم إعلامي واسع ومضاد على حماس، بأنها تعرقل جهود الوحدة الوطنية والمصالحة. وقد استفادت فتح من الرغبة الصادقة فلسطينياً وعربياً ودولياً في تحقيق المصالحة، في محاولة حشر حماس في الزاوية. أما حماس التي رفضت التوقيع تحت الضغط، وأصرت على مطابقة النصّ بما تمّ الاتفاق عليه في محاضر الجلسات السابقة. غير أن الحكومة المصرية وحركة فتح رفضتا فتح الورقة للنقاش أو إدخال أيّ تعديلات عليها. وهكذا، ظلّ مشروع المصالحة يواجه حالة من التّعثر الذي لم تنفع معه محاولات فلسطينية من جهات مثل الجبهة الشعبية، ومن شخصيات مستقلة مثل منيب المصري، للوصول إلى حلول مناسبة، كما حصلت محاولات قطرية وسعودية وسودانية وليبية للتوسط، استمرت حتى قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربية في سرت في ليبيا في أواخر آذار/ مارس 2010، ولكنها لم تؤدّ إلى نتيجة.

وقد دفعت هذه الأجواء أبا مازن في 2009/10/23 لإصدار مرسوم رئاسي بتحديد يوم 2010/1/24 موعداً للانتخابات الرئاسية والتشريعية⁶⁸. وقد فُسر ذلك بأنه تجاوز لحماس ومحاولة فرض مسارات معينة للعمل الفلسطيني، أو أنه محاولة للضغط على حماس للتوقيع على الورقة المصرية. وأعلن المجلس المركزي للمنظمة دعمه لمرسوم الانتخابات⁶⁹. ورأت فتح المرسوم استحقاقاً دستورياً لا بدّ منه، وأنه يمهد الطريق أمام العودة إلى الشعب للخروج من الأزمة. أما حركة حماس فقد رفضت مرسوم الانتخابات.

⁶⁸ وفا، 2009/10/23.

⁶⁹ وكالة رويترز للأخبار، 2010/10/25، انظر: <http://ara.reuters.com/>

وذكر عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي أن هذا المرسوم يحتاج إلى مصادقة المجلس، خصوصاً وأن هناك 110 نواب متواجدين، وهناك أغلبية برلمانية لعقد أيّ جلسة للمجلس التشريعي⁷⁰، بينما تقوم السلطة في رام الله بمنع انعقاده. أما أحمد بحر، نائب رئيس المجلس التشريعي، فقال إن عباس فاقد لـ"الصفة القانونية والوطنية"⁷¹. وأعلنت حماس في بيان لها أن عباس ضرب "عرض الحائط بجهود المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام"، وأكدت رفضها للمرسوم، معتبرة إياه غير شرعي، لأن "عباس فقد شرعيته، وانتهت ولايته القانونية"⁷².

حاول المجلس المركزي لمنظمة التحرير توفير غطاء لعدم انعقاد الانتخابات في موعدها، فقرر في 2009/12/16 تمديد ولاية رئيس السلطة وولاية المجلس التشريعي، حتى إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع⁷³. لم تحاول قرارات المجلس المركزي توفير الغطاء للرئيس عباس فقط، وإنما سعت أيضاً لإعطائه للمجلس التشريعي، ربما حتى لا يُفهم أن الدعم فقط متجه للرئاسة، وحتى لا يزداد شرح الانقسام؛ غير أن ذلك من الممكن أن يفهم من جهة أخرى باعتباره استخداماً لصلاحيات لا يملكها، وفرضاً لوصاية ليست له. وهو ما ذكرته حركة حماس من أن المجلس المركزي لا يملك الصلاحية الدستورية للتمديد للرئيس عباس، لأنه "هيئة غير شرعية" و"منبثقة عن هيئات منتهية الصلاحية"⁷⁴.

استمر تعطل المصالحة الوطنية طوال سنة 2010، غير أن الملف شهد اختراقاً جديداً بعد لقاء مشعل في مكة مع رئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، الذي قال إنه لا يمانع أن تتفق حركتا فتح وحماس على تفاهات تراعي تحفظات حماس على الورقة المصرية⁷⁵. وانعقدت جلسة حوار في دمشق في 2010/9/24، حيث تمّ خلالها الاستجابة لمعظم ملاحظات حماس، ما عدا الجانب الأمني. والتقى وفدا الحركتين في دمشق مرة أخرى في 2010/11/9، دون الوصول للنتيجة المرجوة.

⁷⁰ فلسطين، 2009/10/25.

⁷¹ الحياة، 2009/10/25.

⁷² عرب 48، 2009/10/23.

⁷³ الحياة، 2009/12/17.

⁷⁴ انظر: تصريح فوزي برهوم، فلسطين، 2009/12/17؛ وتصريح موسى أبو مرزوق، السبيل، 2009/12/26.

⁷⁵ الحياة، 2010/10/6.

أسهمت التغييرات التي يشهدها العالم العربي منذ مطلع سنة 2011، في تزايد الضغوط باتجاه المصالحة الفلسطينية. وظهرت مؤشرات إيجابية من خلال دعوة إسماعيل هنية لأبي مازن لزيارة القطاع، وموافقة الأخير على ذلك. غير أن توقيع فتح وحماس على اتفاق المصالحة في القاهرة في 2011/5/3 (تمّ الاحتفال بذلك في اليوم التالي)، بعد الاستجابة لملاحظات حماس، وبعد فكّ العقدة الأمنية، شكّل منعطفًا مهمًا في مسار الوحدة الوطنية الفلسطينية.

ثم عاد التعثر لمسار المصالحة. وحتى يتم تفعيله، جرى لقاء بين مشعل وعباس في 2011/11/23 في القاهرة، حيث تمخض عنه إعلان الطرفين عن بدء شراكة وطنية حقيقية، وانطلاقة فعلية في مسار المصالحة الفلسطينية الداخلية⁷⁶. وأعلن عزام الأحمد عن توصل الجانبين لاتفاق حول تنفيذ اتفاق المصالحة الفلسطينية بما يخص البرنامج السياسي للمرحلة القادمة، ومستقبل السلطة ومنظمة التحرير والدولة الفلسطينية، والمصالحة المجتمعية، وعقد الانتخابات في موعدها⁷⁷. وخلال اللقاء تمّ الاتفاق على عقد لجنة منظمة التحرير الفلسطينية، الخاصة بإعادة تفعيل وتطوير وصياغة هيكل منظمة التحرير القيادية، التي اصطلح عليها "الإطار القيادي المؤقت" وفق إعلان القاهرة سنة 2005. وقال عزت الرشق، عضو المكتب السياسي لحماس، إن اللقاء كان إيجابياً وصريحاً وشفافاً⁷⁸.

وبالرغم من الآمال في إحداث انطلاقة جديدة في ملف المصالحة، إلا أن الأيام التي أعقبت لقاء مشعل - عباس لم تحمل جديداً، وهو ما حمل مشعل للتحذير من التدخلات الخارجية الهادفة لإفشال مساعي المصالحة⁷⁹. وفي 2011/12/18 التقى وفدا فتح وحماس في القاهرة برعاية مصرية، وأعلنا عن خطوات عملية لحلّ الملفات العالقة بينهما⁸⁰. وهو ما أشاع أجواء جديدة من التفاؤل، ودفع بمحمود الزهار الذي شارك في الحوارات إلى القول بوجود اختراق في كثير من قضايا المصالحة⁸¹. وفي 2011/12/20

⁷⁶ وفا، 2011/11/24.

⁷⁷ الشرق الأوسط، 2011/11/25.

⁷⁸ الشرق الأوسط، 2011/11/25.

⁷⁹ مقابلة مع خالد مشعل، صحيفة سودانيز أون لاين، 2011/11/28.

⁸⁰ القدس العربي، 2011/12/19.

⁸¹ القدس العربي، 2011/12/20.

التقت الفصائل الفلسطينية في القاهرة وتوافقت بالأسماء على تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، ولجنة الحريات وبناء الثقة في الضفة والقطاع، ولجنة المصالحة المجتمعية، على أن يتم الانتهاء من ملف تشكيل الحكومة مع نهاية كانون الثاني/يناير 2012، وأن تعقد الكتل والقوائم البرلمانية اجتماعاً تشاورياً في القاهرة، ثم اجتماعاً آخرًا في الضفة والقطاع، يتم في أعقابها رفع توصيات إلى رئيس السلطة، كي يُصار بعدها إلى إصدار مرسوم رئاسي بدعوة المجلس التشريعي للانعقاد في بداية شباط/فبراير 2012⁸². وإثر التوافق على تفكيك العُقد المستحكمة من خلال توزيع ملفات المصالحة العالقة على لجان فصائية عاملة، قال مشعل: "الآن لا أحد يستطيع الانفراد بالقرار السياسي، ولا الانفراد بإدارة مؤسسات السلطة والمنظمة"⁸³.

وعدّ هذا اللقاء خطوة مهمة باتجاه دخول حماس للمنظمة، من خلال مشاركة رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل في "الإطار القيادي الموقت"، ومشاركة جميع الفصائل والمستقلين فيها. إذ ضمت هذه اللجنة القيادية أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والأمناء العاميين للفصائل الفلسطينية، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، إضافة إلى أربع شخصيات مستقلة. وشارك في الاجتماع للمرة الأولى أيضاً، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي رمضان شلح. وكان من المقرر أن تبقى هذه اللجنة قائمة إلى حين إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر أيار/مايو 2012، حيث تمّ الاتفاق على إجراء انتخابات الرئاسة والمجلس التشريعي بالتزامن مع انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في أيار/مايو 2012. أما في خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ستجري "حيثما أمكن ذلك"، وسيتم توزيع مقاعد المجلس بالتوافق في الأماكن التي لا يمكن إجراء انتخابات فيها.

لم يكن هذا الموقف يعني تخلي حماس عن مواقفها السياسية، فقد أكد مسؤول العلاقات الدولية في حماس، أسامة حمدان، أن توسيع الإطار القيادي لمنظمة التحرير الفلسطينية ليس عملية شكلية دخل بموجبها أطراف جدد إلى المنظمة؛ وإنما هو أمر استراتيجي يتعلق بطبيعة المنظمة وبرامجها السياسية، لتنسجم مع هدي التحرير

⁸² فلسطين أون لاين، 2011/12/21.

⁸³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/12/24.



والعودة. ونفى حمدان أن يكون الحديث عن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وانضمام حماس إلى إطارها القيادي هو عبارة عن بداية "ترويض" لحماس ولدفعها لدخول العملية السياسية، وقال:

ما يتعلق بموقف حماس السياسي معروف وواضح للجميع، إن حماس التي رفضت منطق الاستسلام للعدو تحت عنوان التسوية، عندما كانت هذه العملية محل إجماع العالم بأسره، لا يمكن أن تخطئ وتتنزلق إلى هذا المسار الذي أثبت فشله بعد مسيرة عشرين سنة، والذي يظن أن حماس غيرت مواقفها، وأنها تقبل ببرنامج منظمة التحرير السياسي الاستسلامي، فهو واهم أو يخادع نفسه.

وأضاف حمدان أن حماس تسعى في إطار وطني إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة النظر في برنامجها السياسي، وإجراء مراجعة سياسية شاملة "انطلاقاً من ثوابتنا وحقوقنا التي لا تقبل المساومة، وعلى رأسها تحرير أرضنا من النهر إلى البحر وحقّ العودة". وعن رأيه في توجهات المنظمة بعد الاتفاق، قال حمدان: "الحديث عن النوايا يطول، لكنني أعتقد أن الذي ما زال يعتقد أن المسار السياسي الفاشل الذي انتهجته منظمة التحرير في الحقبة الماضية يمكن أن نواصل فيه هو واهم بالتأكيد، فهذا المسار لا بدّ من مراجعته مراجعة استراتيجية وليس شكلية، والمسيرة على الأرض هي التي ستظهر الصدق من الكذب"⁸⁴.

واستمرت الأمور على ركودها حتى مطلع شباط/فبراير 2012، حين توافقت حماس وفتح على إسناد رئاسة الحكومة التوافقية إلى الرئيس عباس كمخرج لحلّ الأزمة القائمة بينهما. لكن هذا الاختراق في ملف الحكومة لا يعني طيّ الملف نهائياً، في ضوء تعثر تطبيق ملفات المصالحة الأخرى.

وحتى كتابة هذه السطور (أواخر سنة 2013) ما زال ملف المصالحة مفتوحاً، دون تقدم ملموس، ولم يشكل عباس حكومته حتى بعد مضي نحو سنتين على قبوله هذا التكليف، وما زالت الفجوة قائمة بين فتح وحماس.

وبشكل عام، لم تخلُ مواقف فتح وحماس وممارساتهما من الأخطاء، وقد طالب خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس الحركتين بالتحلي بالشجاعة في نقد الذات وتحمل مسؤولية الأخطاء التي ارتكبتها. وقال مشعل "يجب أن نكون شجعاناً في نقد

⁸⁴ وكالة سما الإخبارية، 2011/12/23، انظر: <http://samanews.com/ar>

أنفسنا... فهناك أخطاء متبادلة صدرت عن حماس وفتح يجب أن نعترف بها، وفي نفس الوقت لا يجب أن نلقي باللائمة على بعضنا البعض“. وأضاف أن ”الجميع شارك في الخطأ، ويجب على كل فصيل أن يُحمّل نفسه جزءاً من المسؤولية، ويجب على الجميع التكتف لإنهاء الانقسام، فهو ليس بضاعة فلسطينية، وهو حالة طارئة أجبرنا عليها ينبغي نبذها والخروج منها“. وشدد مشعل على القول ”إن الوطن أهم من جميع الفصائل، ويجب تقزيم الأنا الحزبية... ففلسطين أكبر من حماس ومن فتح ومن كل الفصائل“. وأضاف مشعل:

نقول بصوت واضح عفا الله عما سلف، ويجب أن ننسى الماضي، ونتركه خلف ظهورنا، فالأعداء تتصالح، ونحن في حماس وفتح أخوة. صحيح أن لكل فصيل منا رؤيته المختلفة في معالجة الأمور العامة للوطن، لكن بيننا مساحات مشتركة كثيرة، يمكن التعاون والعمل بشراكة فيها مع فتح ومع كل الفصائل الفلسطينية. صحيح أننا لن نتطابق ولكن سنعمل مع بعضنا البعض فيما نحن متفقون عليه⁸⁵.

ولا شك أن موقف مشعل يدل على تغليب الاعتبارات الوطنية في رؤية حماس تجاه فتح، وأهمية تطوير تلك العلاقة على الرغم مما يعترضها من تحديات وصعوبات.

ثانياً: موقف حماس من اليسار الفلسطيني:

هناك تفاوت أيديولوجي كبير بين حماس التي تتبنى الإسلام وبين اليسار الفلسطيني الذي يتبنى بشكل عام الماركسية – اللينينية. غير أن القوى اليسارية الفلسطينية تتدرج في مدى يساريتها، وفي مدى التزامها الجزئي أو الكلي بالنظريات الاشتراكية والشيوعية؛ ومدى نظرتها للدين، وللبيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية النازمة لحياة الإنسان الفلسطيني والعربي. كما أن حماسة بعضها للفكر الشيوعي الماركسي اللينيني، وحتى الجانب الاشتراكي الاقتصادي منه، قد خفّت مع الزمن؛ خصوصاً بعد انهيار التجربة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية المتحالفة معه في شرق أوروبا. بل إن بعضها أخذ مسلكاً أكثر إيجابية مع الدين، كما في حالة الجبهة الشعبية – القيادة العامة. ولسنا هنا بصدد دراسة موقف حماس من كل فصيل

⁸⁵ الشرق الأوسط، 2011/12/22.



يساري فلسطيني على حدة، ولكننا سنركز على أبرز فصليين منتميين إلى منظمة التحرير الفلسطينية وهما الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية؛ وكلاهما جاءتا من مدرسة القوميين العرب التي تبنت الماركسية اللينينية بعد سنوات من نشأتها.

ربما كان نفور التيار الإسلامي كبيراً بشكل عام من الفكر الذي يعدُّ "الدين أفيون الشعوب"، والذي يقول "لا إله والحياة مادة"؛ وهو الانطباع الذي التصق بشكل عام في أذهان الإسلاميين عند الحديث عن اليساريين. كما كان نفور الإسلاميين كبيراً من أولئك اليساريين الذين يسخرون من مظاهر التدين، أو يربطون ما بين التخلف في المنطقة وبين الدين، ويعدّون الخروج عن الدين أو عن هيمنة رجال الدين شرطاً للتقدمية. وزاد من هذا النفور أن شيوعيي فلسطين ارتبطوا تاريخياً بالشيوعيين اليهود، وأيدوا قرار تقسيم فلسطين سنة 1947، وإنشاء الكيان الإسرائيلي سنة 1948.

ولذلك فإن حالة الشك المتبادل، والطعن في الولاء والانتماء، بل وحتى التخوين كانت لغة يلجأ إليها أشخاص محسوبون على الطرفين. وقد زاد من هذا الموقف سوءاً تلك الحالة البئيسة التي كان يعيشها المسلمون والتيارات الإسلامية تحت الأنظمة الشيوعية والاشتراكية، التي تبنت أساليب ديكتاتورية وقمعية في التعامل مع شعوبها، وحاربت مظاهر التدين؛ كما في الجمهوريات المسلمة في الاتحاد السوفييتي، والصين، وألبانيا، ويوغوسلافيا، واليمن الجنوبي، وأفغانستان....

في مثل هذه الأجواء ظهرت حماس، التي رأى المنتمون إليها في البداية، بشكل عام، أنهم أقرب إلى فتح ذات الطبيعة "اليمنية المحافظة"، والتي خرجت أصلاً من أحضان الإخوان. غير أنهم فيما بعد، لم يجدوا في اليسار منافساً شعبياً حقيقياً، أو خطراً محدقاً؛ وإنما وجدوا أن القيادة المتنفذة في فتح تتسبب في تنازلات سياسية خطيرة، وتقود المشروع الوطني الفلسطيني إلى المجهول، بينما وجدوا أن قوى اليسار بشكل عام تتقاطع معهم في العديد من المواقف السياسية، خصوصاً في الوقوف ضدّ اتفاقية أوسلو.

1. العناصر المؤثرة في علاقة حماس باليسار الفلسطيني:

تتلخص أبرز العناصر المؤثرة في علاقة حماس باليسار الفلسطيني بالنقاط التالية:

أ. الخلفية الأيديولوجية: إن الخلفية الماركسية الاشتراكية لقوى اليسار تجعلها تدخل ضمن تصنيفات المدرسة العلمانية؛ وهي مدرسة توفر غطاءً مشتركاً لهذه القوى

- مع حركة فتح ذات الطبيعة العلمانية (بالرغم من التصنيفات اليسارية واليمينية داخل هذه المدرسة). بينما يجعل هذا التصنيف نقاط اللقاء الأيديولوجية المشتركة بين الإسلاميين واليساريين أقل عدداً؛ خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتصورات العقائدية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، ونظام الحكم،... وغيرها.
- ب. اليسار الفلسطيني وتحديد الجبهتان الشعبية والديموقراطية جزءاً من بنية منظمة التحرير الفلسطينية، ومكون أساسي من مكوناتها إلى جانب حركة فتح؛ بينما لم تنضم حماس (والجهاد الإسلامي) إلى منظمة التحرير حتى الآن.
- ج. اعتمد اليسار الفلسطيني البرنامج المرحلي في تحرير فلسطين، بما في ذلك مشروع إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما يبنى على ذلك من الاعتراف بـ"إسرائيل" على الأرض المحتلة سنة 1948. وهو في ذلك يختلف مع حركة حماس، ويلتقي مع حركة فتح، في الاعتراف بالشرعية الدولية والدخول في مشروع التسوية، ولكن ضمن شروط غير تلك التي وافقت عليها فتح.
- د. يعتمد اليسار الفلسطيني بشكل أساسي في تمويله على م.ت.ف؛ خصوصاً بعد نضوب مصادر الدعم الأخرى من بعض الأنظمة العربية ومن المنظومة الاشتراكية. وهو تمويل تُسيطر عليه حركة فتح؛ مما يجعل القوى اليسارية تضع هذا في اعتبارها.
- هـ. ترفض الجبهتان الشعبية والديموقراطية اتفاقية أوسلو، وترى أنها لا تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على الأرض المحتلة سنة 1967؛ وتنتقدان السلطة الفلسطينية وأداءها السياسي، والأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، كما ترفضان وقف المقاومة، وتؤكدان على حقها في الاستمرار حتى تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني. وتوفر هذه الأمور عناصر التقاء مشتركة بين الجبهتين وحماس.
- و. ارتبطت الجبهتان الشعبية والديموقراطية بعلاقات جيدة مع قوى الممانعة، وخصوصاً سورية؛ وهو ما وفر أجواءً إيجابية للتعاون مع حماس، خصوصاً في الفترة التي سبقت الثورات العربية، أي قبل سنة 2011.
- ز. عانى اليسار الفلسطيني من الضعف والتراجع والانقسامات، بحيث تحوّل إلى قوة هامشية في الساحة الفلسطينية. ففي الوقت الذي حصلت فيه حماس وفتح مجتمعين على نحو 86% من أصوات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في انتخابات 2006، وعلى 90% من مقاعد التشريعي؛ لم تحصل القوى اليسارية مجتمعة على أكثر



من 7% من الأصوات، وعلى 4% من المقاعد. كما أن نتائج الانتخابات في الاتحادات الطلابية، وحيثما يكون انتخاب حرّ، لا يبعد كثيراً عن هذه النتائج.

وقد جعل هذا، قوى اليسار محكومة بهاجس الخوف من التهميش والذوبان؛ فسعت إلى إيجاد موقع مؤثر لها في المعادلة السياسية الفلسطينية يتجاوز حجمها المحدود. ولذلك نجدها تنتقد دائماً ما يُسمى سياسة "المحاصصة" بين فتح وحماس، كما تنتقد المفاوضات التي تقتصر عليهما. وفي الوقت نفسه، دعت القوى اليسارية إلى اعتماد نظام النسبية الكامل، وليس نظام القوائم في الانتخابات الفلسطينية؛ لأن النظام النسبي يمنع أياً من فتح أو حماس، على الأغلب، من الحصول على الأغلبية (النصف +1)، ويوفر للأحزاب الصغيرة فرصة لعب دور رئيسي كعنصر ترجيحي بين الأطراف، بعد أن تُحقق أكبر قدر من شروطها في إدارة اللعبة السياسية.

وبناء على ما سبق، نلاحظ أن هناك نقاط تقاطع بين حماس وقوى اليسار؛ غير أن ما يجمع اليسار مع فتح، بشكل عام، أكثر مما يجمع حماس مع اليسار. ثم إن الأوضاع السياسية وأجواء المقاومة والانتفاضات تلعب دورها في توسيع أو تضيق دوائر الالتقاء ونقاط التقاطع بين هذه الأطراف.

2. تطور العلاقات والمواقف بين حماس واليسار الفلسطيني:

عندما اندلعت الانتفاضة المباركة في 9/12/1987 والتي كان لحماس دور رئيسي في إشعالها، أخذت حماس تنظم بشكل مستقل فعاليات وإضراباتها الشعبية. أما الجبهتان الشعبية والديموقراطية فانضمتا إلى فتح في تشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة. وعندما انعقد المجلس الوطني الـ19 في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وافق اليسار إلى جانب فتح على قرار إعلان الاستقلال، الذي يتضمن اعترافاً ضمناً بقرار تقسيم فلسطين رقم 181 الصادر في 29/11/1947، غير أن الجبهة الشعبية رفضت الموافقة على قرار الأمن رقم 242، الذي يتعامل مع الشعب الفلسطيني كلاجئين.

وتابعت فصائل اليسار بقلق وحذر مسار التسوية الذي تابعته قيادة فتح في مدريد سنة 1991 وما تلاه من مفاوضات، إلى أن صُدمت بتوقيع اتفاقية أوسلو في 13/9/1993؛ فاختطت خطأً معارضاً واضحاً لقيادة فتح والمنظمة، تجلّى بشكل خاص في انضمام معظم فصائل اليسار إلى ما يعرف بتحالف الفصائل العشر، الذي ضمّ

أيضاً حركتي حماس والجهاد الإسلامي؛ وهو ما وفر قاعدة عمل مشتركة واسعة مُعارضة لاتفاق أوسلو. وتحالف الفصائل العشر ظهرت بداياته الأولى في لقاء ضمها، على هامش أعمال مؤتمر دعم الانتفاضة في طهران في تشرين الأول/ أكتوبر 1991 قُبيل مؤتمر مدريد؛ ثم أخذ التحالف شكله الرسمي في 1/1/1994 عندما أعلن عن نفسه في تحالف القوى الفلسطينية⁸⁶.

عندما أصدرت حماس ميثاقها في آب/ أغسطس 1988، لم تُشر بشكل محدد إلى قوى اليسار الفلسطيني، ولكنها أكدت على ما هو مشترك مع القوى الفلسطينية في مجالات العمل الوطني. فأكدت المادة 24 على عدم جواز التشهير بالأفراد والجماعات، كما أكدت المادة 25 على أن حماس تُبادل الحركات الوطنية الأخرى الاحترام، وتُقدّر ظروفها، ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق أو الغرب؛ كما تطمئن حماس كل الاتجاهات أنها لها سند وعون. وعلى ذلك، فإن هذه الروح الإيجابية قدمت أرضية عمل وطني مشترك مع كافة الاتجاهات؛ وإن لم تخلُ المادة 25 من نوع من الحذر في النظر إلى علاقة بعض الاتجاهات مع القوى الكبرى (في الشرق أو الغرب). وهو جانب يؤكد بشكلٍ إيجابي على استقلالية القرار الفلسطيني وعدم الارتهان للقوى الكبرى.

تابعت الجبهتان الشعبية والديموقراطية معارضتهما لأوسلو، بينما فضلت قوى يسارية أخرى كحزب الشعب الشيوعي، وحزب فدا المنشق عن الجبهة الديموقراطية، أن ينضما (بشكل عام) إلى فتح في مسيرة التسوية والسلطة الفلسطينية. وقد توافقت الشعبية والديموقراطية مع حماس في مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير 1996، ولكنهما في الوقت نفسه تابعا المشاركة في قيادة منظمة التحرير ومؤسساتها التمثيلية، وفي توفير نصاب الاجتماعات. وقد منح ذلك حركة فتح فرصة تمرير القرارات التي تحتاجها، حتى فيما يتعلق بمسار التسوية نفسه؛ وهو ما لم تكن حماس سعيدة به.

ويبدو أن استقرار السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، ورغبة العديد من كوادر الجبهتين الشعبية والديموقراطية في العودة للصفة والقطاع، قد أوجد شراً داخل الفصائل العشر، التي كانت قد اتخذت موقفاً بعدم عودة الكوادر في ظل الاحتلال واتفاق أوسلو.

⁸⁶ انظر: إبراهيم غوشة، مرجع سابق، ص 186-188 و 208-209.

كما أن هذا التحالف ظلّ يشهد خلافاً حول النظرة إلى منظمة التحرير، وإلى العمل المرحلي، وهو ما جعل هذا التحالف سنة 1996 في "وضع متضعع" حسب تعبير عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية⁸⁷؛ ويعيش حالة "أزمة" كما عبر جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية⁸⁸. وقد حاولت حماس تفعيل التحالف وتطويره من خلال الدعوة لإنشاء "جبهة الاستقلال"؛ غير أن الجبهتين الشعبية والديموقراطية رفضتا المشاركة فيها، على أساس أن هذه المبادرة تعالج الجوانب التنظيمية، ولا تعالج الجوانب السياسية⁸⁹. ثم إن عبد الرحيم ملوح قال في كانون الأول/ ديسمبر 1996 إن "الجانب الفتوي والخلافات داخل الائتلاف، الذي أصبح عاجزاً، دفعنا للانسحاب منه نحن والديموقراطية"⁹⁰. وبشكل عام فقد أبقى التحالف بعد ذلك على شكل هَشٍّ من التعاون، خصوصاً فيما يتعلق بمعارضة اتفاق أوسلو...، دون أن يُطور نفسه أكثر من ذلك.

وفي أثناء انتفاضة الأقصى 2000-2005 كان هناك توافق بين حماس والجبهتين الشعبية والديموقراطية على استمرار الانتفاضة، وتفعيل المقاومة، ورفض خريطة الطريق التي اقترحها الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن George W. Bush، وعلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. وكان التعاون بين العناصر التي تعمل في ميدان الانتفاضة، الشعبي والمقاوم للاحتلال، من العوامل التي أدت إلى كسر الحواجز بين حماس والأطراف الأخرى؛ وهو ما أوجد بيئة أفضل للتقارب في مجالات العمل الوطني. كما أن الدور الرئيسي والفاعل الذي قامت به حماس في المقاومة المسلحة أوجد لها مكانة واحتراماً كبيراً لدى قوى العمل الوطني.

وقد طالبت الجبهة الشعبية بانضمام حماس لمنظمة التحرير الفلسطينية ووضع ما أسمته باستراتيجية جديدة للمقاومة، مبنية على الثوابت الوطنية والقومية وإصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتضم كل القوى الوطنية والإسلامية.

⁸⁷ مجلة البلاد، 1996/11/6.

⁸⁸ الدستور، 1996/11/24.

⁸⁹ الدستور، 1996/11/3.

⁹⁰ القدس، 1996/12/18.

وقد أوجد اتفاق القاهرة في 2005/3/17 قاعدة عمل مشتركة من خلال التوافق على إعادة بناء وتفعيل م.ت.ف وعلى مشاركة حماس فيها؛ وكذلك مشاركة كافة القوى الوطنية في الانتخابات البلدية وفي الانتخابات التشريعية. غير أن نتائج الانتخابات مثلت صدمة لقوى اليسار؛ إذ لم تحصل الجبهة الشعبية إلا على ثلاثة مقاعد، وحصل تحالف الجبهة الديموقراطية وفدا وحزب الشعب على مقعدين فقط في مقابل 74 مقعداً لحماس. وقد وجدت الجبهتان الشعبية والديموقراطية في فوز حماس ونتائج الانتخابات فرصة لإيقاف عجلة اتفاق أوسلو، وإنهاء هيمنة فتح، وتفعيل م.ت.ف؛ غير أنها كانت تخشى من أجندة حماس الإسلامية، ومن قدرة حماس على "السيطرة" على الحالة الوطنية.

ذكرت الجبهة الشعبية أن الشعب يرغب بالتغيير وأنه اختار خيار المقاومة⁹¹، غير أنها لاحظت تناقضاً واضحاً في الرؤية بين الرئاسة وبين المجلس التشريعي، لذلك طالبت بحوار وطني شامل للتوافق على رؤية سياسية انتقالية، وعلى جدول زمني لتطوير م.ت.ف. وقالت إن ما وقَّعته السلطة من اتفاقيات ليس قدرأً، وأن هناك واقعاً جديداً يتطلب رؤية سياسية جديدة، تُخرج الشعب من اتفاقات أوسلو وخريطة الطريق. وانتقدت الشعبية في الوقت نفسه سلوك حماس فيما أسمته "الاستحواذ" على هيئة رئاسة المجلس التشريعي⁹². وقد طالب جميل المدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، حركة حماس بالتمسك بقرارات "الشرعية الدولية"؛ وذكر أن الجبهة ترى أن الإسلام هو أحد مصادر التشريع، وليس المصدر الرئيسي للتشريع⁹³.

سعت حماس من جهتها لتشكيل حكومة وحدة وطنية، ودخلت في مفاوضات مع فتح وقوى اليسار. وقد رفضت الجبهة الشعبية الدخول في الحكومة بحجة عدم تضمين حماس برنامج الحكومة نصاً صريحاً واضحاً يعدُّ م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني⁹⁴. أما الجبهة الديموقراطية فرأت، حسب بيان إعلامها المركزي، في الحكومة التي شكلتها حماس سنة 2006 تكريساً لحكومات "اللون الواحد"⁹⁵. ورأى

⁹¹ الرأي، عمان، 2006/1/27.

⁹² الحياة الجديدة، 2006/2/19.

⁹³ الحياة الجديدة، 2006/2/18.

⁹⁴ الأيام، 2006/3/20.

⁹⁵ الأيام، 2006/3/20.



نايف حواتمة أن حماس تتصرف كما كانت فتحت تتصرف في سبعينيات القرن الماضي؛ وأن أخطاء حماس الاستراتيجية تكمن في أنها "لم تُعلن حتى الآن التزامها بقرارات الشرعية الدولية لتُجنب نفسها تُهم إسرائيل". وتوقع حواتمة المزيد من حصار الشعب الفلسطيني نتيجة برنامج حماس، مجدداً مطالبته إياها بضرورة اعترافها بقرارات الشرعية الدولية "لخلق أرضية حضارية سياسية لها في جميع الأوساط"⁹⁶.

أما حماس فقالت إنها فوجئت برفض الجبهة الشعبية الدخول في الحكومة، ولا ترى مبرراً يتعلق بالبرنامج يمنع المشاركة، فحسب صلاح البردويل "المنظمة مدرجة بكل وضوح في برنامجنا"⁹⁷. أما سامي أبو زهري فقال إن "التباين السياسي ليس سبباً في التخلي عن المشاركة"⁹⁸. وقالت حماس إنها تحترم قرار الجبهة الشعبية، وأن تشكيل حماس للحكومة لا يعني انفرادها بالقرار، وأن التعاون سيستمر في المجالات الأخرى⁹⁹. وبالرغم من عدم مشاركتها في الحكومة، إلا أن الجبهة الشعبية قررت منح الثقة للحكومة التي شكلتها حماس¹⁰⁰؛ كما قررت الجبهة الديمقراطية الامتناع عن التصويت على برنامج حكومة حماس¹⁰¹. وهو ما يعني أن روحاً إيجابية كانت ما تزال موجودة؛ وأن الأمر لم يتصاعد إلى الخصومة ومحاولات الإسقاط والإفشال. ومن جهة أخرى، فسّر البعض عدم رغبة اليسار بالمشاركة، بعدم الرغبة في ركوب مركب هو بحكم الغارق، سواء بسبب الحصار الإسرائيلي والدولي أم بسبب التعطيل الداخلي الذي قامت به قيادة فتح وكوادرها المنبثين في مؤسسات السلطة وأجهزتها.

وعندما عقدت فتح وحماس اتفاق مكة في 2007/2/8، رحبت الجبهة الشعبية بوقف الاقتتال ونزيف الدم، غير أنها رأت أن هذا الاتفاق جاء لتكريس الثنائية والاستقطاب، وأن حماس وفتح اتفقتا على كل شيء، وأبقت للفصائل الفلسطينية الأخرى ثلاث وزارات فقط¹⁰². كما رفضت الجبهة الشعبية النص على "احترام" اتفاقات المنظمة مع

⁹⁶ صحيفة صدى البلد، بيروت، 2006/3/30.

⁹⁷ الأيام، 2006/3/20.

⁹⁸ الأيام، 2006/3/20.

⁹⁹ الحياة الجديدة، 2006/3/20.

¹⁰⁰ الأيام، 2006/3/23.

¹⁰¹ وفا، 2006/3/26.

¹⁰² القدس، 2007/2/12.

”إسرائيل“، ورأت في ذلك هبوطاً في البرنامج الوطني الذي حملته وثيقة الوفاق الوطني، التي وقّعت في حزيران/يونيو 2006. ولذلك رفضت الشعبية المشاركة في حكومة الوفاق الوطني¹⁰³. غير أن القيادي في حماس صلاح البردويل رأى في موقف الكتل اليسارية نوعاً من المزايدات، ووصف هذا الموقف بأنه غير ديموقراطي، ورفض ادعاءها أن اتفاق مكة يختلف عما جاء في وثيقة الوفاق الوطني¹⁰⁴.

ورأت الجبهة الديموقراطية في اتفاق مكة اتفاقاً منقوصاً يجب تطويره عن طريق حوارات شاملة تضم الجميع¹⁰⁵. وعلى الرغم من انتقادها للمحاصصة بين فتح وحماس، إلا أن الجبهة الديموقراطية شاركت في حكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في آذار/مارس 2007 بوزير واحد تولى وزارة الشؤون الاجتماعية، هو صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة.

وعندما سيطرت حماس على قطاع غزة فيما عُرف بالحسم العسكري في 2007/6/14، رأت قوى اليسار الفلسطيني في ذلك انقلاباً على الشرعية. وإذا كان حزبا الشعب وفدا قد وقفا بشكل واضح مع الرئيس عباس وحركة فتح؛ فإن الجبهتين الشعبية وبدرجة أقل الديموقراطية حملتا الطرفين المسؤولية؛ غير أنهما وضعتا المسؤولية الأكبر على حماس.

وطالبت الجبهة الشعبية حماس بالتراجع عن سيطرتها على غزة، لكنها رأت أن ما قامت به الرئاسة الفلسطينية من تشكيل حكومة طوارئ خطوة متسارعة تسهم في تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني. وقال عبد الرحيم ملوح إن ما قامت به حماس أضر بالقضية الفلسطينية، وعطلها، وأرجعها للوراء. وذكر أن الأسلوب الذي انتهجته في السيطرة جعلها في عداة ”ليس مع تيار معين في فتح، بل في عداة سياسي مع كافة الأطراف الفلسطينية“¹⁰⁶. أما جميل مجدلاوي فقال إن المسؤولية الأولى تقع على حماس فيما جرى بغزة¹⁰⁷.

¹⁰³ انظر: الأيام، 21 و2007/2/27.

¹⁰⁴ الشرق الأوسط، 2007/2/22.

¹⁰⁵ الدستور، 2007/2/22.

¹⁰⁶ الحياة، 2007/9/2.

¹⁰⁷ الحياة، 2007/12/9.



أما الجبهة الديموقراطية، فطالبت أيضاً بإعادة الأوضاع في القطاع إلى ما كانت عليه قبل "انقلاب" حماس. ودعا حواتمة حركتي فتح وحماس إلى التراجع عن "سياسيتهما الانقسامية المدمرة"، ورأى أن "صوملة" القطاع بالقوة العسكرية أعاد القضية الفلسطينية ستين سنة إلى الوراء؛ وشدد حواتمة على دعوات الجبهة الديموقراطية المتكررة لبناء نظام سياسي ديموقراطي فلسطيني جديد، يقوم على التمثيل النسبي الكامل¹⁰⁸. وأكد عضو المكتب السياسي للجبهة الديموقراطية، قيس عبد الكريم، على ما سبق وذكره عبد الرحيم ملوح، من أن حماس "بعد انقلابها على الشرعية... وضعت نفسها في مواجهة كل الفصائل في منظمة التحرير، وكل الشعب الفلسطيني"¹⁰⁹. وقد قدمت الجبهة الديموقراطية مبادرة من أربع نقاط للخروج من المأزق الفلسطيني تتلخص في: تراجع حماس عن "انقلابها"، والعمل على صون الحريات والتعددية السياسية؛ وتشكيل حكومة انتقالية تحل مكان حكومة الطوارئ التي شكلها أبو مازن وترأسها شخصية مستقلة، للتهيئة لانتخابات جديدة؛ واعتماد نظام التمثيل النسبي؛ وتفعيل م.ت.ف ومؤسساتها¹¹⁰.

بالرغم من أن معظم القوى والفصائل الفلسطينية حاولت لعب دور الوسيط بين فتح وحماس، وقامت بجهود كبيرة لنزع فتيل التوتر بينهما، إلا أن قوى اليسار المنضوية تحت م.ت.ف (الجبهتان الشعبية والديموقراطية، وحزب الشعب، وفدا) شاركت في اجتماعات المجلس المركزي للمنظمة، وهو ما استخدمته الرئاسة الفلسطينية كأداة لأخذ الشرعية، ولتوفير الغطاء لمجموعة الإجراءات والمراسيم التي اتخذها لمواجهة حماس وتثبيت سلطتها. وبينما كانت تنتقد بقوة ممارسات حماس في القطاع، فقد كان نقدها "باهتاً" لممارسات السلطة في رام الله ضد حماس وكوادرها ومؤسساتها¹¹¹. وقد دعم حزبا الشعب وفدا حكومة فياض؛ ثم انضمت الجبهة الديموقراطية إلى حكومته التي شكلها في 2009/5/20. وقد كان كل ذلك مبعث عدم ارتياح من حماس.

¹⁰⁸ انظر: الأيام، 2007/6/22، والغد، 2007/8/6.

¹⁰⁹ صحيفة الشرق، الدوحة، 2007/9/16.

¹¹⁰ عرب 48، 2007/7/4.

¹¹¹ انظر: محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 60.

وسادت أجواء توتر في غزة عقب تصريحات ملوح المقيم في الضفة الغربية، من أن قيادات الجبهة الشعبية تتعرض لهجمات "بذينة وممنهجة" في القطاع، وأن إذاعة الجبهة الشعبية تعرضت للمداهمة، وصودرت كل محتوياتها. فقد اتهم المتحدث باسم حماس سامي أبو زهري الجبهة الشعبية بالانحياز لصالح فتح؛ وقال إن انتقادات ملوح لا أساس لها من الصحة، واستهجن عدم تحرك الجبهة للاحتجاج على ما تقوم به أجهزة الأمن في الضفة ضد حماس ونشاطاتها، وأضاف بأن إذاعة الجبهة الشعبية نُهبت قبل أحداث 2007/6/14، أي قبل سيطرة حماس على القطاع¹¹².

لم تخلُ الفترة 2007-2013 من العديد من نقاط التوافق والالتقاء بين حماس وبين الشعبية والديموقراطية، وإن كانت الشعبية أكثر تفهماً لحماس من الديموقراطية بشكل عام. فقد التقت حماس مع الجبهتين الشعبية والديموقراطية في نقد مؤتمر أنابوليس Annapolis أواخر سنة 2007، وفي نقد السلوك التفاوضي لقيادة المنظمة والسلطة، كما وقفت الجبهتان إلى جانب حماس في المقاومة ضدّ العدوان الإسرائيلي في القطاع، وسمحت لهما حماس بهامش معقول من العمل السياسي وبالاحتفاظ ببنائهما العسكرية. وحاولت حماس في القطاع توسيع حكومتها وضمّ الجبهتين، غير أنها لم تُوفّق في ذلك؛ بسبب طبيعة علاقة الجبهتين بالمنظمة وقيادة السلطة في رام الله، وبسبب رغبتهما في أن يتم معالجة الانقسام في إطار وطني فلسطيني شامل.

وقد علقت الجبهة الشعبية مشاركتها في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بسبب ما وصفته قرار "القيادة المنتفذة في منظمة التحرير" العودة إلى المفاوضات المباشرة في ظلّ الشروط الأمريكية - الإسرائيلية. وأشادت حماس، بقرار الجبهة الشعبية تعليق مشاركتها في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واصفةً إياه بـ "الحكيم". ودعت بقية الفصائل الفلسطينية المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير إلى اتخاذ القرار نفسه حتى يتم، حسب تعبير حماس، وقف "الحالة العبثية" والمقصودة التي يمارسها الرئيس الفلسطيني¹¹³. كما دانت الجبهة أجهزة السلطة الفلسطينية بسبب اعتقالها عدداً من نشطاء الجبهة وحماس في الضفة الغربية، داعية إلى وقف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدف إلى القضاء على المقاومة.

¹¹² الشرق الأوسط، 2007/9/16.

¹¹³ الغد، 2010/9/28.



ومن جهة أخرى، انتقدت الجبهتان الشعبية والديموقراطية بعض مواقف حماس السياسية، وعدداً من إجراءاتها في قطاع غزة. فانتقدت الجبهة الشعبية مثلاً استدعاء الجهات الأمنية في غزة عضو مكتبها السياسي رباح مهنا في آذار/ مارس 2008¹¹⁴. وعندما وافقت حماس على تهدئة لمدة ستة أشهر في حزيران/ يونيو 2008 اتهمتها الجبهة الشعبية بـ”التودد للاحتلال“، لأنها وافقت على اتفاق ”أقل مما توافقت عليه مع الفصائل“¹¹⁵. وفي آب/ أغسطس وجه جميل مجدلاوي انتقادات حادة لحماس بأنها تسعى إلى ”فرض رؤيتها الدينية على قطاع غزة بالقوة“¹¹⁶، وهو ما نفتته حماس. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2009 اتهمت الجبهة الشعبية حركة حماس بمنعها من إقامة مهرجان انطلاقها في ساحة الكتيبة غرب مدينة غزة¹¹⁷. وفي أواخر نيسان/ أبريل 2010 اتهمت الجبهتان الشعبية والديموقراطية حماس بفرض ضرائب بهدف تحسين دخل الحكومة المقاتلة، مما يزيد من معاناة المواطنين، ودعتا لتنظيم تظاهرات سلمية ضدّ هذه الضرائب¹¹⁸.

أما الجبهة الديموقراطية فاتهمت على لسان حواتمة حماس بأنها ”غارقة في الحل السلمي“، مشيراً إلى ما يُسمى وثيقة أحمد يوسف¹¹⁹؛ كما اتهمت الجبهة الديموقراطية حماس أكثر من مرة بتعطيل المصالحة الفلسطينية¹²⁰.

رأت حماس في عدد من هذه الاتهامات مبالغة وتشويهاً، كما لاحظ المراقبون أن سلوك قيادات الجبهة الشعبية في الخارج كان أكثر ودية من سلوك قياداتها في الداخل وخصوصاً في الضفة الغربية. وليس من المستغرب أن تستاء قيادات حماس من اتهامها بـ”التودد للاحتلال“ أو ”الغرق“ في الحل السلمي؛ لأنها لو كانت كذلك لما تعرضت حكومتها للإفشال والإسقاط والحصار الخانق، وكانت حلتّ خلافاتها مع فتح وتماهت

¹¹⁴ الحياة الجديدة، 2008/3/25.

¹¹⁵ الشرق الأوسط، 2008/6/19.

¹¹⁶ عكاظ، 2009/8/8.

¹¹⁷ صحيفة العرب، الدوحة، 2009/12/8.

¹¹⁸ الشرق الأوسط، 2010/4/28؛ والقدس العربي، 2010/4/30.

¹¹⁹ انظر: الجزيرة.نت، 2006/12/26؛ والخليج، 2007/2/21.

¹²⁰ انظر: الحياة، 2008/9/5، و2013/2/10.

معها في إدارة المنظمة والسلطة ومسيرة المفاوضات منذ أمد بعيد، ولفقد الانقسام نفسه أبرز أسبابه الجوهرية. ولذلك لجأت حماس أحياناً إلى التوضيح، وأحياناً أخرى إلى توجيه ردود وانتقادات قاسية لقوى اليسار. فمثلاً ردت حماس على اتهامات الجبهتين الشعبية والديموقراطية بفرض الضرائب على المواطنين وزيادة معاناتهم، بأنها لم تقم بشيء سوى تفعيل نظام ضريبي، كان معمولاً به طوال السنوات الماضية.

وانتقد فوزي برهوم المتحدث باسم حماس الجبهة الشعبية قائلاً إنها تسكت عن اعتقال كوادرها، وعلى منعها من إقامة المهرجانات، ومنعها من حق المقاومة في الضفة؛ بينما تتمتع بالحرية الكاملة في القطاع وتقوم بكل أنشطتها وفعاليتها¹²¹.

أما محمود الزهار فقال في أيار/ مايو 2010 إن قوى اليسار تخدم حركة فتح سواء بوعي أم بدون وعي، وأضاف أن هذه الفصائل باتت أداة من أدوات فتح وسياستها¹²². وردّ الزهار في أواخر شباط/ فبراير 2012 على اتهامات اليسار لحماس بأنها سبب إدامة الانقسام، فقال إن اليسار مرتبط تاريخياً سياسياً ومادياً بفتح¹²³.

وردّ صلاح البردويل على اتهامات رباح مهنا بأن حماس تُعطلّ المصالحة لانشغالها بانتخاباتها الداخلية، وتوجهها نحو الجانب الإسرائيلي لتحقيق هدنة لمدة عشرين عاماً، بأنه "كلام محض كذب وافتراء، وهو استحقاق للراتب الذي تتقاضاه الجبهة الشعبية من حركة فتح"¹²⁴.

ونفى القيادي في حماس إسماعيل الأشقر ادعاءات الشعبية وقوى اليسار بعقد حماس لقاءات مع مسؤولين صهاينة في إحدى الدول الأوروبية للاتفاق على هدنة طويلة الأمد. واتهم الأشقر الشعبية واليسار الفلسطيني بأنهما في حالة "سُكر سياسي"، قائلاً إن من يجلس مع "إسرائيل" ويعترف بها هي منظمة التحرير التي تُعدّ الجبهة الشعبية أحد فصائلها؛ ومشيراً إلى أن المال السياسي الذي يحصل عليه اليسار الفلسطيني من قبل المنظمة يدفعهم لشن حملات افتراء وتشويه ضدّ حماس¹²⁵.

¹²¹ القدس العربي، 2010/4/30.

¹²² فلسطين أون لاين، 2010/5/8.

¹²³ فلسطين أون لاين، 2012/2/29.

¹²⁴ قدس برس، 2012/11/1.

¹²⁵ موقع مفكرة الإسلام، 2012/12/1، انظر: <http://islammemo.cc>

وعلى أي حال، تجدر الإشارة إلى قلة تصريحات حماس حول اليسار الفلسطيني وقلة ردوده عليه؛ وهي في الغالب تأتي في سياق ردّ الفعل والتوضيح؛ بخلاف التصريحات الكثيرة والمتنوعة المتعلقة بفتح وقيادة المنظمة والسلطة. وربما كانت رغبة حماس في البحث عن النقاط المشتركة مع اليسار في مواجهة اتفاقيات أو سلو من جهة، وضعف الثقل النسبي الشعبي والشعبي والسياسي لقوى اليسار من جهة أخرى، سبباً في قلة هذه التصريحات. وكان من الواضح أن انتقادات حماس لليسار انصبّت على الجوانب السياسية، ولم تدخل نفسها بانتقادات على أسس أيديولوجية أو دينية.

خلاصة:

يلاحظ أن بعض الخلافات بين حماس ومنظمة التحرير، تعود في الأساس الى تداخل الصلاحيات بين المنظمة والسلطة وفتح، مما يؤدي إلى حدوث خلل في النظام السياسي الفلسطيني. هذا الخلل لم يكن ظاهراً من قبل، عندما كانت فتح تسيطر على القيادة في المنظمة والسلطة، ولكن بعد فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، أصبح على رأس القيادة الفلسطينية قيادتان مختلفتان في المنهج والمواقف السياسية، قيادة حماس وقيادة المنظمة، وكلّ منهما تقود عربية القيادة في اتجاه مغاير للطرف الآخر. ولهذا ومن أجل إصلاح العلاقة بينهما، لا بدّ:

1. التأكيد على ثوابت القضية الفلسطينية وإعادة بناء المهام الوطنية المطلوبة التي على المنظمة القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الجديد في بنية النظام السياسي الفلسطيني في ضوء تنامي حركة حماس، وأقول نجم بعض التنظيمات التي لم يعد لها وجود فعلي في الشارع الفلسطيني، والتأكيد على أن منظمة التحرير تمثل جميع الفلسطينيين في الداخل والخارج، والتأكيد على أن تُمثّل حماس التي فازت في الانتخابات التشريعية، ولها تأييد كبير في الشارع الفلسطيني في الداخل والشباب، في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية للمنظمة، حسب قوتها الحقيقية في الساحة الفلسطينية.

2. الاتفاق على برنامج مشترك بين جميع الفصائل الفلسطينية الحية والتي ما زالت تناضل وتعمل من أجل فلسطين، ومن الطبيعي أن تتمسك بالثوابت الفلسطينية من دون تفريط بحق الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة

الفلسطينية المستقلة الكاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم التي طردوا منها سنة 1948.

3. ضمان تمثيل حرّ ونزيه وعادل للشعب الفلسطيني وفصائله وكفاءاته الوطنية في عضوية المجلس الوطني، وبشكل متناسب بين داخل فلسطين وخارجها.
4. التأكيد على الثوابت الفلسطينية التي نشأت على أساسها منظمة التحرير، وإعادة البنود التي ألغيت من الميثاق الوطني الفلسطيني في ظلّ ظروف استثنائية سنة 1996 وسنة 1998. وأن يراعي أيّ تغيير في الميثاق تطلعات الشعب الفلسطيني وقواه الفاعلة على الأرض.

5. إزالة التداخل بين منظمة التحرير ومؤسساتها، وبين السلطة الفلسطينية، على أساس أن المنظمة تمثّل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، بينما تمثّل السلطة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي الختام، فإنّ الجميع مستهدف في هذه المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية، ويخشى أن تستغلّ "إسرائيل" والولايات المتحدة الخلافات الفلسطينية، لتحقيق مصالحها. إن فتح وحماس تصبيان وتخطئان، وإن التداول السلمي للسلطة أمر طبيعي في العمل السياسي، ولا يضر فتح ترك قيادة العمل الفلسطيني لحماس، كي تقيم تجربتها الطويلة في السلطة. والأهم، هو استمرار المحافظة على ثوابت القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني في وطنه، آخذين بعين الاعتبار ما يحدث من حراك شعبي وتغيرات في البلدان العربية وانعكاسها على القضية الفلسطينية. إن الصراع مع "إسرائيل" صراع طويل، لن ينتهي بتغيير القيادة الفلسطينية بين تنظيم وآخر، بل على العكس فإن هذا الأمر ينشط النضال الفلسطيني في كلّ فترة، ويدخل عناصر جديدة يكون لديها رؤية سياسية تصب في مصلحة الشعب وتحرير فلسطين.

